مجلس التعاون العربى
١٩٨٩-١٩٩٠ ... الأهداف والنتائج

أ. د. حسين إبراهيم العطار

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر (المساعد)

بالمعهد العالى للدراسات النوعية

مجلس التعاون العربى ١٩٨٩-١٩٩٠
.. الأهداف والنتائج

مقدمة

يأتى اختيار موضوع (مجلس التعاون العربى ١٩٩٠-١٩٩١ ... الأهداف والنتائج) للدراسة على أساس أنه يمثل حالة من حالات الأمة العربية فى التاريخ المعاصر. تلك الحالة الكاشفة عن أمنيات هذه الأمة فى التعاون والتكامل والتعايش المشترك، وعن متناقضات هذه الأمة أيضاً متمثلة فى قرارات بعض حكامها التى لا تأتى إلا بالدمار والكوارث على الشعوب العربية.

كما أن تأسيس هذا المجلس جاء فى ظل أجواء إقليمية متغيرة، وأجواء عالمية تنذر بتغيير كبير نتيجة لما أصاب الاتحاد السوفيتى من حالة إعياء وإحتضار، لتتزعم الولايات المتحدة الأمريكية قيادة العالم منفردة. وكانت أحد أخطاء الرئيس العراقى، فى ذلك الوقت، هو عدم قراءة تلك الأجواء جيداً، فلو كان الاتحاد السوفيتى على حاله كقوة عالمية عظمى، لكانت النتائج بالنسبة لمجلس التعاون العربى حتماً مختلفة.

وأيضاً كان تأسيس هذا المجلس وسيلة ماكرة وخادعة من جانب الرئيس العراقى لإحداث تغييرات استراتيجية عميقة فى الجسد والمجتمع العربيين، معتزماً تغيير الخريطة السياسية والاقتصادية للدول العربية. لتجد بعض الدول العربية نفسها أمام كارثة حقيقية بين الأمنيات والطموحات فى التنمية والرخاء، وبين محاولة النجاة من الحذف والإلغاء من خريطة العالم.

وأيضاً كان يمكن أن تكون النتائج مختلفة على مستوى الوطن العربى والعالم لو أن مصر اتخذت طريقاً أخر غير الذى اتخذته تجاة هذه التحديات، على أساس أنها إحدى أعضاء هذا المجلس، وتمثل إحدى حلقات دول الطوق للخليج والجزيرة العربية التى حرص النظام العراقى على عضويتها فى المجلس.

فجاء هذا البحث ليعالج هذه الإشكاليات وغيرها التى تلقى نظرة فاحصة على الوضع الاقتصادى والاجتماعى للدول الأعضاء فى هذا المجلس. مستعرضاً مقدمات وإرهاصات تكوين المجلس، وأهدافه السياسية والاقتصادية

والاجتماعية، وموقف الدول العربية والأجنبية منه. كذلك استعرض هذا البحث المشكلات الاجتماعية والسياسية التى اعترضت طريق استمرار المجلس وأدت إلى فنائه وتلاشيه، رغم الجهود العربية والإسلامية والدولية، خاصة من جانب مصر، لتفادى تلك المشكلات حفاظاً على السلم والأمن العربى والدولى، ولكن شهوة السلطة وأحلام الزعامة من جانب النظام العراقى دفعت بالجميع إلى الهاوية والحرب التى كلفت العرب الكثير، ومازالت آثارها مستمرة.

إرهاصات تكوين المجلس

لعل إرهاصات تكوين مجلس التعاون العربى تتمثل بشكل أساسى فى العلاقات الثنائية بين الدول الأربع الأعضاء فى هذا المجلس، ومدى حيوية ومتانة تلك العلاقات، واحتياج كل طرف لتعزيزها وتنميتها وصولاً إلى درجة أعلى من التعاون بينهم، لاسيما بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وكل من الأردن والعراق واليمن، والتى كانت قد قطعت على أثر توقيع مصر لمعاهدة كامب ديفيد سنة ١٩٧٨ مع إسرائيل.

أولاً: العلاقة بين مصر والأردن

فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨٤، تم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأردن، وعلى الأثر بدأت اجتماعات اللجان العليا المشتركة بين البلدين لوضع أسس التعاون والتبادل التجارى والاقتصادى بين القاهرة وعمان، فوقع البلدان صفقة متكافئة للتبادل التجارى بينهما بقيمة ١١٠ مليون دولار مناصفة بين البلدين. ومنذ مايو سنة ١٩٨٥ بدأ العمل ببروتوكول التجارة الموقع بين البلدين فى أكتوبر سنة ١٩٨٤، ونتيجة لهذه الاتفاقات شهد حجم التبادل التجارى بين مصر والأردن زيادة كبيرة، فقد قفز من نصف بليون دولار عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ستة وستون مليون دولار عام ١٩٨٧ (١).

ولم يتوقف التعاون بين البلدين على التبادل التجارى بل تعداه إلى إقامة المشروعات المشتركة، فتم الاتفاق على ربط المشرق العربى بالمغرب العربى عن طريق الخط الملاحى نويبع- العقبة، الذى كان له أثره الواضح فى إثراء حركة النقل وتنشيط حركة التجارة وتسهيل حركة السائح العربى براً عبر هذا الخط الملاحى(٢).

وفى بداية عام ١٩٨٩، بدأت الشركة القابضة المصرية الأردنية فى إقامة أول مشروعاتها فى منطقة غرب النوبارية على مساحة خمسة آلاف وسبعمائة فدان مخصصة لإنتاج ١٤ ألف طن من اللحوم الحمراء سنويا، بالإضافة إلى ٣٠ ألف رأس من الغنم، و٤٥ ألف طن من الأعلاف، و١٣٨ ألف متر مكعب من الأسمدة، إلى جانب منتجات إضافية من الصوف الخام والشعير. كذلك تقدم البلدان خطوات كبيرة للتعاون فى مجال البنية الأساسية، خاصة مشروعات ربط شبكتى الكهرباء فى البلدين، ومشروعات النقل والمواصلات حيث جرى تأسيس شركة الجسر البرى التى تضم العراق إلى جانب مصر والأردن. وقد بدأ البلدان فى الاتجاه للتنسيق الصناعى فى قطاعات الأسمدة والالكترونيات وقطع الغيار[٣]. وتم إنشاء الشركة المصرية الأردنية للاستثمار والتنمية، وهى شركة مساهمة تهدف إلى تأسيس وإنشاء وتمويل المشاريع الصناعية[٤].

ثانياً: العلاقة بين مصر والعراق

كان الدعم المصرى للعراق فى حربه ضد إيران (١٩٨٠-١٩٨٨)، أثره فى تنمية العلاقات بين البلدين، خاصة المساعدة المصرية فى تحرير الفاو. وعقب استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى سنة ١٩٨٧، تضاعف حجم التبادل التجارى بينهما ليصل إلى ٤٣,٥ مليون دولار فى ذلك العام، بعد أن كان لايتجاوز ٣,١ مليون دولار فى عام١٩٨٠ . وفى ٥ يوليو سنة ١٩٨٨ اجتمعت اللجنة المصرية العراقية العليا المشتركة ووقع البلدان اتفاقا بصفقة تجارية متكافئة تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون دولار. وتم توقيع اتفاق بين البلدين لتنظيم تشغيل العمالة والتعاون فى مجالات العمل والعمال، وتكونت لجنة مشتركة لهذا الغرض. ورحب العراق بهذا الاتفاق نظراً لاحتياجه للعديد من الانجازات لإعادة حركة البناء والتعمير بعد انتهاء حربه مع إيران[٥].

كما تم توقيع اتفاقات فى مجالات الصناعة والزراعة والكهرباء والطب البيطرى والبحث العلمى والتكنولوجيا والنقل. واتفق البلدان على إنشاء مصنع مشترك للصلب ومحركات الديزل ومصانع مشتركة للأسمنت والألمونيوم، وتم تأسيس شركة للمقاولات برأسمال مصرى- عراقى يبلغ ٤٠ مليون دولار لتتولى تنفيذ المشروعات بين البلدين[٦].

ثالثاً: العلاقة بين مصر واليمن

فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٨٨، انعقدت اللجنة الوزارية المشتركة المصرية اليمنية فى القاهرة لبحث تعزيز التعاون بين البلدين فى المجالات الزراعية والصناعية والاقتصادية[٧].

وتم توقيع ست اتفاقيات للتعاون الاقتصادى والفنى وتشجيع وحماية الاستثمارات المشتركة، ووقعت بروتوكولات للتعاون الزراعى والصحى والعلمى والتكنولوجى، واتفاقية لتنظيم واستخدام القوى العاملة، إلى جانب مساهمة الخبراء المصريين فى استكشاف وانتاج النفط فى اليمن، والذى بلغ انتاجه حوالى ٢٠٠ ألف برميل يومياً، تدر عائداً سنوياً يقدر بحوالى ٥٠٠ مليون دولار[٨].

رابعاً: العلاقة بين العراق وكل من الأردن واليمن

تتمحور العلاقة بين العراق وكل من الأردن واليمن حول مدى مساندة الدولتين الأخيرتين للعراق فى حربه ضد إيران، سواء كانت هذه المساندة تنحصر فى إمداد العراق بالمعدات العسكرية، أو تتمحور لتشمل الدعم اللوجستى الكامل للقدرات العراقية. ونتيجة لعلاقة التعاون هذه قام الرئيس العراقى بزيارة اليمن، وأيضا مصر بعد وقف إطلاق النار، كما كانت هناك زيارات متبادلة بينه وبين الملك الأردنى قبل وقف إطلاق النار وبعده.

خامساً: تعقيب

لعل إرهاصات تكوين مجلس التعاون العربى تتمثل- بالإضافة إلى العلاقات بين دوله- فى عدة محاور هى:

١- التغيرات السياسية والهيكلية على الساحة العالمية، خاصة فى المعسكر الاشتراكى بقيادة الاتحاد السوفيتى الذى كان يحتضر آنذاك، وتطلع الولايات المتحدة الأمريكية لتأكيد سيادتها وسطوتها على العالم.

٢- انتهاء الحرب العراقية الإيرانية فى يوليو سنة ١٩٨٨، طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨[٩]، مما خلق شعوراً بالارتياح فى الشارع العربى الذى رغب فى توظيف مقدراته من أجل التنمية.

٣- قرار المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر فى نوفمبر سنة ١٩٨٨، بقبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢ كأساس لتسوية مع إسرائيل، فأكد الشعور بالإرتياح فى المنطقة(١٠).

٤- العامل الاقتصادى، كعامل حاكم، حيث لوحظ أن الاتفاقات التى تم إبرامها بين الدول أعضاء المجلس، لم تنفذ بكاملها، خاصة فى المجال الاقتصادى(١١). فكان هذا الوضع دافعاً لإنشاء كيان أكثر فاعلية لترسيخ التعاون بين هذه الدول.

٥- انخفاض معدل النمو الاقتصادى الحقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى للدول الأربع، منذ بداية الثمانينيات وحتى إعلان قيام مجلس التعاون العربى، ويرجع ذلك إلى اعتماد كل من مصر والأردن واليمن على تحويلات العاملين بالخارج- إلى حد كبير -والتى انخفضت بشكل كبير مع بداية وطوال الحرب العراقية الإيرانية. كذلك انخفضت المنح والمعونات المقدمة للدول الثلاث بالإضافة إلى العراق، نتيجة لتدهور عائدات النفط لدى البلدان العربية النفطية(١٢).

٦- خروج العراق منتصراً من حربه مع إيران، ورغبته فى استثمار انتصاره وقوته فى إعادة تنظيم بيته الداخلى تنموياً وعصرياً، وفى مواصلة دوره القومى بفاعلية واقعية تأخذ فى اعتبارها ايجابيات وسلبيات مراحل العمل القومى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية(١٣).

٧- خروج مصر من مأزق القطيعة العربية التى فرضت عليها فى مؤتمر القمة العربية ببغداد سنة ١٩٧٩، ورغبتها فى تأكيد التزاماتها التاريخية إزاء أمتها العربية، والتصدى لمشاكلها الاقتصادية، والتأكيد أن السلام الممكن هو السلام الشامل والعادل الذى يعترف بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة على أرضه المحتلة، طبقاً لقرارات مجلسه الوطنى.

٨- خروج الأردن من أزمة الثقة التى كانت بينه وبين منظمة التحرير بإعلان الملك حسين، فى أغسطس سنة ١٩٨٨، فك الإرتباط القانونى والإدارى مع الضفة الغربية لنهر الأردن للمساعدة فى دعم الانتفاضة الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة(١٤)، وقطعاً للطريق على ما كانت تسميه إسرائيل

بالخيار الأردنى، والالتفات إلى تحديات التنمية الداخلية.

٩- خروج اليمن من مأزق الصراعات القبلية على السلطة، إلى نظام سياسى مستقر يوسع من قاعدة المشاركة الشعبية، ويجند طاقاته لتحديث المجتمع وتنميته الاقتصادية والثقافية[١٥].

إعلان قيام المجلس وردود الفعل العربية والدولية

أولاً: إعلان قيام المجلس

عهد إلى الخبراء فى الدول الأربع (مصر والعراق والأردن واليمن)، وضع تصور مبدئى لشكل مجلس التعاون العربى المقترح ونظامه الداخلى، وأن يتم عرض هذا التصور على رؤساء وزراء الدول الأربع خلال اجتماعهم الأول، الذى سيعقد يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٨٩ فى العاصمة عمان.

وفى اجتماع رؤساء الوزراء المذكور، تمت مناقشة أسس عمل المجلس المقترح، ومراجعة نصوص النظام الأساسى، واستلهم رؤساء الوزراء تجارب اللجان الثنائية العليا بين الدول الأربع، التى عقدت خلال السنوات السابقة. وفى نهاية الاجتماعات تم إقرار مشروع الاتفاقية الأساسية لهذا المجلس[١٦]. وصرح زيد الرفاعى، رئيس وزراء الأردن، بأن "ما تحقق لنا من نجاح فى العمل الثنائى هو المرحلة التمهيدية والأرضية الصلبة للصرح الذى عزمنا بعون الله على إرساء قواعده، وهو ما يدفعنا بحق إلى التفاؤل لإيجاد صيغة أرقى للتعاون بين أقطارنا الأربعة"[١٧].

وعلى الأثر اجتمع رؤساء الدول الأربع، فى العاصمة العراقية بغداد، يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٨٩، للتوقيع على اتفاقية تأسيس المجلس. وألقى الملك حسين كلمة باسمه، ونيابة عن الرئيس حسنى مبارك والرئيس على عبد الله صالح، أكد فيها أن المجلس نواة لتجمع عربى آخر وليس تكتلا، وهو حلقة مضيئة فى سلسلة الجهود العربية نحو التكامل وليس محوراً، وهو مفتوح لكل قطر عربى بعد أن أقمناه على أسس قابلة لاستيعاب أى عضو جديد. وكل قطر عربى يرغب فى الانضمام سيكون مكملاً لنا ونحن مكملون له فجميعنا أبناء أمة واحدة[١٨].

وأضاف الملك حسين أن "مجلس التعاون العربى صورة مصغرة عن صيغة الوحدة القومية المنشودة القائمة على التعددية البناءة ... فى إطار الجامعة

العربية، ضارعين إلى الله أن يجعل من هذه المناسبة المباركة فاتحة خير على طريق التكامل العربى الأشمل وصولاً لأمن قومى منيع واقتصاد عربى مزدهر وتنمية عربية مطردة"[١٩].

واشتملت اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى على سبع عشرة مادة ومقدمة، أكدت على أن المجلس يعد أحد تنظيمات الأمة العربية ويتمسك بميثاق الجامعة العربية وبمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية، ويقيم علاقات تعاون مع التجمعات الإقليمية العربية والدولية، ويهدف إلى تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء والإرتقاء بها تدريجيا وفق الظروف والامكانيات والخبرات[٢٠].

ونصت الاتفاقية على أن المجلس يتكون من هيئة عليا، وهيئة وزارية، بالإضافة إلى الأمانة العامة. وتتألف الهيئة العليا من رؤساء الدول الأعضاء وهى أعلى سلطة فى المجلس وتختص برسم السياسات العليا للمجلس واتخاذ القرارات اللازمة فى شأن التوصيات التى ترفعها الهيئة الوزارية، التى تتألف من رؤساء الوزراء، أو من يقوم مقامهم، وأن يكون مقر الأمانة العامة مدينة عمان، ويرأسها أمين عام وتضم عدداً من الموظفين حسب الحاجة[٢١].

ونصت الاتفاقية، فى مادتها السابعة عشر، على أنها تصبح سارية المفعول من تاريخ التصديق عليها من الدول الموقعة وفق الإجراءات الدستورية النافذة وإيداع وثائق التصديق لدى وزارة الخارجية الأردنية باعتبارها دولة مقر الأمانة العامة. وأن يتم تعديل هذه الاتفاقية بقرار تتخذه الهيئة العليا بالإجماع، ويصبح التعديل نافذ المفعول من تاريخ التصديق عليه من الدول الأعضاء وفق الإجراءات الدستورية النافذة وإيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة للمجلس، وأن تقوم دولة مقر الأمانة العامة بإيداع نسخة من هذه الاتفاقية لدى جامعة الدول العربية وبتسجيلها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة[٢٢].

وجاءت أصداء تأسيس المجلس مؤيدة من داخل الدول الأعضاء ومؤسساتها الدستورية. فأعلن مجلس الشعب المصرى _أغلبية ومعارضة _تأييده بالإجماع لإتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى، وأكد فى بيان له أن هذه الخطوة بداية

جادة على طريق التجمع العربى الذى يهدف إلى تحقيق آمال الأمة العربية فى العزة والمنعة والتقدم. وأن مجلس الشعب يتطلع إلى اليوم الذى تتجمع فيه كل القوى العربية لتحقيق النمو الاقتصادى استثماراً للطاقات الهائلة التى يمتلكها الوطن العربى(٢٣).

وأعلن الدكتور رفعت المحجوب، رئيس مجلس الشعب، أن تأسيس مجلس التعاون العربى خطوة طبيعية تأتى منسجمة مع الاتجاهات العالمية الحالية، كما أنها خطوة لتجمع عربى نأمل أن تنضم إليه دول عربية أخرى فى القريب العاجل. كما أعلن الدكتور على لطفى، رئيس مجلس الشورى، أن مجلس التعاون العربى سيؤدى إلى حل المشكلات الاقتصادية تدريجيا فى دول مجلس التعاون، وقال أنه يتمنى اليوم الذى يتم فيه تأسيس مجلس برلمانى عربى موحد للدول الأربع(٢٤).

ومن جانبها أيدت أحزاب المعارضة المصرية التجمع الرباعى، وأهم هذه الأحزاب، الوفد والعمل والتجمع والأحرار والأمة(٢٥).

وفى العراق، صرح السيد طارق عزيز، وزير الخارجية، فى مؤتمر صحفى ببغداد يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٨٩، أن دول المجلس تسعى إلى أن يكون عملها نموذجا لعمل تعاونى عربى جاد وحقيقى يقوى الأسس والأهداف التى قامت من أجلها جامعة الدول العربية، وأن التعاون السياسى العربى سيكون من خلال الجامعة العربية، وأضاف أن قيام المجلس هو ذو محتوى سياسى، وأن موقف العراق من موضوع كامب ديفيد لم يتغير(٢٦).

وفى اليمن، أقر المجلس الاستشارى، واللجنة العامة، ومجلس الوزراء، فى اجتماع عقد برئاسة الرئيس اليمنى، فى ١٧ فبراير سنة ١٩٨٩، استكمال الإجراءات الدستورية المتعلقة بالمجلس، مؤكداً أن قيام المجلس يعد انتصاراً هاماً للعمل العربى المشترك(٢٧). وكذلك كان الأمر فى الأردن.

ثانياً: الدول العربية المؤيدة

رحبت دولة الكويت بإعلان قيام مجلس التعاون العربى، فقد أكد السيد سليمان ماجد الشاهين، وكيل وزارة الخارجية، أن بلاده تدعم أى خطوة تتخذ

فى اتجاه توحيد الأقطار العربية، معرباً عن الأمل فى حشد مجلس التعاون العربى والمغرب العربى الكبير جهودهما مع مجلس التعاون الخليجى من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة[٢٨].

ومن جانبه أعلن أمير الكويت ترحيبه بقيام المجلس. وذكر فى كلمة ألقاها فى افتتاح الدورة الثامنة عشر للمؤتمر الهندسى العربى فى ١٨ فبراير سنة ١٩٨٩، أن المجلس والاتحاد (يقصد اتحاد المغرب العربى الذى أعلن عن قيامه فى ١٧ فبراير سنة ١٩٨٩) يعتبران إنجازين كبيرين فى إطار التعاون والتحرك الإقليمى الذى وضع خطوته الأولى قيام مجلس التعاون الخليجى. وأعرب عن أمله فى أن تمهد هذه التجمعات السبيل لتحقيق وحدة الأمة العربية[٢٩].

كما رحبت المملكة العربية السعودية بقيام المجلس، وأكدت على أنه يعد قمة أخرى لتحقيق الوحدة العربية، وأرسل الملك فهد بن عبد العزيز برقيات تهنئة إلى رؤساء الدول الأعضاء فى هذا المجلس.

ورحبت أيضاً دول الإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والسودان وسلطنة عمان والصومال وموريتانيا والمجلس الوطنى الفلسطينى، مؤكدين جميعاً أن هذا المجلس يعد لبنة أخرى لبناء صرح الأمة العربية وقوتها، وأنه يؤدى إلى طريق بناء وحدة الأمة العربية[٣٠].

ورحب السيد أمين عام جامعة الدول العربية بقيام مجلس التعاون العربى، واتحاد المغرب العربى، وأكد أن قيامهما ينسجم مع الأهداف والمبادئ التى ينص عليها ميثاق الجامعة العربية، وبعث ببرقيات تهنئة بهذه المناسبة إلى رؤساء الدول الأعضاء، وتعتبر هذه هى المرة الأولى التى يُعلن فيها عن توجيه برقية من أمين عام الجامعة العربية إلى رئيس جمهورية مصر العربية منذ تجميد عضوية مصر فى الجامعة بمؤتمر قمة بغداد سنة ١٩٧٩،على أثر توقيع مصر اتفاقات سلام مع إسرائيل.

ورحب مؤتمر القمة العربى غير العادى، المنعقد فى الدار البيضاء فى ٢٣-٢٦ مايو سنة ١٩٨٩ بقيام مجلس التعاون العربى، واتحاد المغرب العربى إلى جانب مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ورأى أن هذه التجمعات الجهوية

جاءت لتحقيق أحلام الأجيال الماضية، ولتأخذ بيد الأجيال القادمة فى معركة النمو والإزدهار مسلحة باختياراتها وتصميماتها)[٣١].

وصدر بيان عن مجلس جامعة الدول العربية يرحب بتأسيس مجلس التعاون العربى واتحاد المغرب العربى كصيغة متقدمة من صيغ التعاون العربى المشترك، فإن مجلس الجامعة يأمل أن يتمكنا من المساهمة فى تحقيق الأهداف القومية المشتركة للأمة العربية، وفى تعزيز أواصر العمل العربى المشترك والمزيد من التضامن العربى[٣٢].

ثالثاً: الدول العربية المتحفظة

لم تعلن أية دولة عربية تحفظها على قيام مجلس التعاون العربى سوى سوريا، التى انتقدت قول منسوب إلى مسئول عراقى بأن سوريا لا تفى بالشروط اللازمة لانضمامها إلى المجلس. ويبدو أن هذا أحد مظاهر التنافس والصراع بين جناحى حزب البعث فى كل من العراق وسوريا. كما انتقدت سوريا قيام التجمعات الإقليمية العربية، ووصفتها بأنها نوع من الاتجاه إلى خلق محاور إقليمية ذات طابع سياسى من شأنه أن يهدد التضامن ووحدة الصف العربى. وبعد فترة أرسل الرئيس السورى، حافظ الأسد، رسالة إلى الملك حسين يعرب له فيها عن ترحيبه بقيام المجلس[٣٣].

رابعاً: ردود الفعل الدولية المؤيدة

جاءت ردود الفعل الدولية المؤيدة من كتلتين دوليتين كبيرتين هما: الاتحاد السوفيتى، ودول الاتحاد الأوروبى. فقد رحب وزير خارجية الاتحاد السوفيتى بقيام مجلس التعاون العربى، واتحاد المغرب العربى، معرباً عن دعم بلاده لكل منهما، وأعلن السفير السوفيتى بالقاهرة أن بلاده ليس لديها أية تحفظات على التجمع الاقتصادى العربى، وأبدى استعداد بلاده للتعاون مع دوله[٣٤].

كما رحبت الدول الأوروبية، خاصة انجلترا وفرنسا، بقيام التجمعين العربيين، وقال مفوض السوق الأوروبية المشتركة، والمكلف بالعلاقات العربية الأوروبية، أن التجمعات العربية تمثل إتماماً للتكامل الاقتصادى العربى الفعلى، وأن التعاون مع هذه الاتحادات يدعم العلاقات الثنائية[٣٥].

خامساً: ردود الفعل الدولية المتحفظة

تتمثل ردود الفعل الدولية المتحفظة فى موقف كل من إسرائيل وإيران. فقد أبدت إسرائيل مخاوفها من قيام المجلس واعتبرته نواه لتجمع عسكرى عربى كبير. وطالبت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل للحصول على تعهد من دول المجلس بعدم قيام تعاون عسكرى يوجه ضد الأهداف والمنشآت الإسرائيلية، كما قامت بالاتصال بالجماعة الأوروبية لإثارتها ضد قيام هذا التجمع العربى(٣٦).

أما إيران فلم ترحب بقيام مجلس التعاون العربى، ويبدو ذلك الموقف راجعاً إلى ما خلفته الحرب العراقية الإيرانية، التى استمرت ثمانى سنوات، والتى دعمت فيها الدول العربية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجى، العراق ضد إيران.

وبالنسبة للصين واليابان وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، فلم يصدر عنها أى تصريح رسمى مؤيد أو معارض لقيام المجلس(٣٧).

أهداف المجلس وعلاقته بالجامعة العربية

تتضح أهداف مجلس التعاون العربى من نص اتفاقية التأسيس التى وقع عليها الزعماء الأربعة فى ١٦ فبراير سنة ١٩٨٩ . فقد جاء فى ديباجة هذه الاتفاقية أن الزعماء الأربعة اتفقوا على أن التعاون بين دولهم يجب أن يحتل المكانة الأولى فى أى مسعى جاد ومستمر ومتواصل للعمل العربى المشترك ويخلق الأسس المتينة والعملية للرقى به إلى الدرجات العليا والآفاق الرحبة باتجاه الهدف الأسمى للأمة العربية فى الوحدة وفق ما تتيحه الظروف والإمكانيات العملية(٣٨).

ونصت المادة الثانية على أن المجلس يهدف إلى:

- تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء والارتقاء بها تدريجيا وفقا للظروف والإمكانات والخبرات.

- تحقيق التكامل الاقتصادى تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية فى الدول

الأعضاء مع الأخذ فى الاعتبار درجات النمو والأوضاع والظروف الاقتصادية التى تمر بها الدول الأعضاء فى الانتقال بين المراحل المختلفة وتحقيق ذلك التكامل والتنسيق فى المجالات التالية بخاصة.

أ - الاقتصادية والمالية.

ب - الصناعية والزراعية.

ت - النقل والمواصلات والاتصالات.

ث - التعليم والثقافة والإعلام والبحث العلمى والتكنولوجيا.

ج - الشئون الاجتماعية والصحية والسياحية.

ح - تنظيم العمل والتنقل والإقامة.

- تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادى بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة.

- السعى إلى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولاً إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية.

- توثيق الروابط والأواصر بين مواطنى الدول الأعضاء فى جميع المجالات.

- تعزيز العمل العربى المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية.

ونصت المادة الثالثة على أن المجلس يعمل على تحقيق أهدافه عن طريق الخطط والإجراءات العملية بما فى ذلك النظر فى ما يمكن إصداره أو تكييفه أو توحيده من التشريعات فى مختلف المجالات[٣٩].

ويتضح من هذه الأهداف أن التركيز الأكبر هو على الجانب الاقتصادى، وأن القرارات الاقتصادية هى فى الأساس قرارات سياسية، قبل أن تأخذ طريقها إلى التنفيذ.

أولاً: الأهداف السياسية والعسكرية

تركزت الأهداف السياسية فى نص المادة الأولى من اتفاقية التأسيس التى نصت على أن المجلس هو (أحد تنظيمات الأمة العربية، يتمسك بميثاق جامعة

الدول العربية وبمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية، ويقيم علاقات تعاون مع التجمعات الإقليمية العربية والدولية"، ويأتى النص مركزاً على التمسك بميثاق الجامعة العربية نافياً فكرة المحاور السياسية. وفى ذلك يقول الرئيس محمد حسنى مبارك، فى اجتماعات الهيئة العليا للمجلس "أننا رفضا فكرة المحاور داخل الأسرة العربية، لأن الهدف هو التجميع والتوحيد وليس التفتيت والتقسيم، وأن الهدف هو أن يكون مجلس التعاون العربى حدثاً تاريخياً يشع نوراً، هادياً لحركة رشيدة)[٤٠].

وفيما يتعلق بإيران، قال الرئيس مبارك، أنه ليس بيننا وبين الشعب الإيرانى خصومة، ولا يمكن أن يقوم بيننا وبينه عداء. ووجه كلامه إلى القادة الإيرانيين قائلاً "نقول للمسئولين فى طهران دعونا نلتق على أسس واضحة تحقق التعايش وحسن الجوار"[٤١].

وقال الرئيس العراقى، مؤكداً على نفى فكرة المحاور، ومؤكداً على استقلال الدول العربية "إننا فى العراق نؤمن بأن التدخل فى الشئون الداخلية للبلدان الأخرى بوجه عام وبين العرب بصورة خاصة من شأنه أن ينخر فى جسم الأمة ويباعد بين أبنائها بعد أن يخلق الفرقة والعداوة والبغضاء بينهم، وأن حصاد مثل هذه النتائج الخطيرة يجعل أمل الوحدة والتضامن والتفاعل والتعاون بعيداً عن حال العرب، ولذلك فإننا هنا فى العراق نؤمن بعدم التدخل فى الشئون الداخلية"، وأضاف "أن استخدام سلاح الجيوش ضد العرب آفة كبيرة تضرب العرب فى الصميم وتطغى على أى أمل فى الطمأنينة والتضامن الأخوى والرغبة فى العمل المشترك، وأعرب عن أمله فى أن يسعى جميع العرب إلى تحقيق آمال وطموحات الشعب العربى فى كل مكان"[٤٢].

ولم تنص الاتفاقية على الأهداف العسكرية للمجلس بشكل واضح، وذلك لأن التعاون فى هذا المجال تنظمه اتفاقات سابقة بين الدول الأعضاء، وربما تبرم اتفاقات مستقبلية فى هذا الشأن. وإن كانت الاتفاقية قد نصت فى ديباجتها على أن التعاون بين الدول العربية يكتسب أهمية خاصة بسبب التهديدات التى تعرض لها الأمن القومى العربى وما يزال، وهى تهديدات ذات طبيعة أمنية

وسياسية واقتصادية وحضارية. وأن سيادة الأمن والسلام والاستقرار فى المنطقة بأسرها تتطلب تعزيز الوعى العربى لوحدة الأمن القومى ووحدة متطلباته وشروطه وترسيخه بالتعاون العملى والتنسيق والتضامن(٤٣).

ثانياً: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

لقد كان الهدف الأهم المعلن للمجلس هو التعاون وصولاً إلى التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء. لذلك كان من المقرر أن يسمى هذا المجلس (مجلس التكامل الاقتصادى العربى)(٤٤). ولكن تم العدول عن هذه التسمية، حتى لا ينظر إليه على أنه اقتصر على جانب واحد من جوانب التعاون. وأشارت اتفاقية تأسيس المجلس إلى أن هذا التوجه البناء ينسجم مع الاتجاهات العالمية المعاصرة الرامية إلى خلق تجمعات اقتصادية توفر للدول المنتمية إليها ظروفاً أفضل لحماية مصالحها وتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادى فيها(٤٥).

كما نصت الاتفاقية على ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادى تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية فى الدول الأعضاء. كما نصت الاتفاقية أيضا على ضرورة تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادى بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة(٤٦).

وفى تقريرها عن مجلس التعاون العربى، أكدت لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى المصرى، على ضوابط نجاح التجمع الاقتصادى الرباعى، وأهم تلك الضوابط ما يلى:

- التأكيد على أهمية تطبيق التجمع الاقتصادى على مراحل، وأن يتم دراسة كل مرحلة قبل تطبيقها بحيث يساعد ذلك على تحقيق العدالة والتوازن فى توزيع المنافع المترتبة عليه، كما يضمن النجاح لكل مرحلة. ونظراً لتشابه اقتصاديات دول التجمع تبرز أهمية إعطاء التنسيق الصناعى والتنمية الزراعية أولوية خاصة لضمان واستمرار التجمع.

- دعم التبادل التجارى بين دول التجمع عن طريق تبادل منح الميزات التفصيلية للسلع التى تنتج فى إحدى الدول بميزة نسبية أفضل وتحتاجها الدول

الأخرى بحيث يكون من الأفضل الاستيراد البينى على الاستيراد من العالم الخارجى لهذه السلعة.

- العمل على التنسيق فى أساليب التجارة الخارجية فى دول التجمع حيث تتبع مصر نظام حظر استيراد بعض السلع مع السماح باستيراد باقى السلع. فى حين تتبع كل من الأردن واليمن الشمالى نظام الرخص الاستيرادية الذى يوضع فى بداية كل عام.

- العمل فى المراحل الأولى للتجمع على التنسيق الصناعى بين كل دولة حتى لا يتكرر إقامة المشروعات المتشابهة فيها. ومن ثم تزداد الرغبة فى فرض قيود على التجارة البينية، وذلك عن طريق دراسة حالة الانتاج فى كل دولة من دول التجمع بحيث يؤدى التجمع إلى تحقيق مصلحة وطنية لكل منها.

- عقد اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمار فى دول التجمع مع إعطاء ميزة نسبية للمشاريع التى تساعد على مزيد من التكامل بين دول التجمع(٤٧).

ثم أشار تقرير اللجنة إلى أهمية تعدد قنوات التبادل التجارى بين دول التجمع بحيث لا تقتصر على الصفقات المتكافئة فقط بل تشمل التعامل الحر للقطاعين العام والخاص وإنشاء مؤسسة مشتركة لضمان الصادرات فيما بين دول التجمع كمرحلة أولى ثم يتعدى نشاط هذه المؤسسة إلى دول خارج التجمع كمرحلة تالية.

وأشار التقرير أيضاً إلى أهمية التنسيق فى السياسات الاقتصادية، خاصة الجوانب النقدية والمالية لكى تتشابك المراحل التى يمر بها التجمع، ومن ثم يمكن الوصول لمرحلة السوق المشتركة فى مرحلة زمنية مناسبة تتفق مع رغبات وتطلعات قيادات هذه الدول وتواكب روح العصر من الاتجاه للتكتلات الكبيرة(٤٨).

ويقر بعض الكتاب والمفكرين بأن ما يميز مجلس التعاون العربى هو أنه ينطلق من اعتبارات تقوم على الرغبة فى تنمية التعاون والتكامل الاقتصادى بالدرجة الأولى، بغض النظر عن اختلاف درجة النمو أو طبيعة الوضع الاقتصادى فى كل دولة من أعضائه، فهو من حيث الشكل يعتبر نادياً مفتوحاً

لكل من يريد أن ينظم علاقاته الاقتصادية فى إطار مجموعة أكبر من دول تجمعها رابطة العروبة أياً كان مفهوم هذه الرابطة[٤٩]. ولعل ما دفع إلى إنشاء هذا المجلس هو وجود اللجان والاتفاقات الثنائية بين الدول الأعضاء، والتى أثبتت نجاحها فى السنوات القليلة السابقة على إعلان قيام المجلس. ولذلك نلاحظ أن اتفاقية تأسيس المجلس تركز على منطلقات اقتصادية تعاونية بالدرجة الأولى، تهدف من ورائها إلى تحقيق تكامل اقتصادى بين أعضاء المجلس من خلال تنسيق السياسات الانتاجية والمالية والعمالية والاستثمارية، وكل ما يدخل فى نطاقها، بما يفضى فى نهاية الأمر إلى قيام سوق عربية مشتركة. ونلاحظ أيضاً أن الاتفاقية تعطى مجالاً لتشكيل لجان مؤقتة، وإن لم تستبعد إحداث تشكيلات أخرى ولجان دائمة عند الاقتضاء[٥٠].

وبما أن المجلس يهدف إلى تحقيق التعاون والتضامن والتكامل الاقتصادى فى كل مجالات الصناعة والزراعة والنقل والتعليم والثقافة والبحث العلمى والصحة والسياحة وتنظيم العمالة والإقامة. فإن الأسئلة البديهية تتمثل فى الآتى: متى تتحقق حرية حركة الأفراد؟ ومتى تنطلق حرية حركة رأس المال؟ ومتى تنطلق حرية المنتجات بلا قيود تماماً، لا كمية ولا نوعية ولا سعرية؟ إن المستهدف لهذا المجلس هو أن تستفيد الدول بدرجة عادلة، وأن تنمو الدول الأقل نمواً بمعدلات أعلى، فمتى يتحقق كل هذا؟[٥١].

وحتى يكتب لهذا المجلس النجاح يجب أن نستفيد ونتعلم من التجارب السابقة.فلماذا فشلت الوحدة المصرية السورية، والوحدة العراقية السورية، وحتى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذى لم يحقق نجاحاً مستمراً ملحوظاً. فكل هذه التجارب كانت تنوء تحت أهواء سياسية والرغبة فى الزعامة، وكذلك كانت طموحاتها أكبر بكثير جداً من إمكانياتها وقدراتها[٥٢].

ولكى تحقق استرتيجية المشروعات المشتركة، من خلال المجلس، أهدافها، يجب أن يتوافر لها إطار مناسب يشتمل على ثلاثة جوانب رئيسية تتمثل فى:

- أسلوب المواءمة. أى محاولة التوفيق بين السياسات والإجراءات المتباينة فى الدول الأعضاء حتى تشترك كلها فى قاعدة واحدة متجانسة.

- أسلوب التنسيق. أى تجنب الإزدواجية فى كافة التسهيلات والعمليات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

- المشاركة الفنية من أجل تحقيق ونجاح مجالات التعاون المشترك بين دول المجلس(٥٣).

واجتمعت الهيئة العليا للمجلس، المتمثلة فى رؤساء الدول الأعضاء، لبحث إجراءات عمل المجلس، واتفاقات امتيازاته وحصانته والتعاون القانونى والقضائى بين دوله، إلى جانب عدد من القرارات الخاصة بانتقال وعمل مواطنى المجلس والتنسيق والتعاون بين وزارات الخارجية والنقل الجوى. وأصدرت قرارات هامة بالنسبة للطيران والنقل الجوى، تحقيقاً للتكامل الاقتصادى بين دول المجلس، تقرر فيها:

- توحيد قوانين وأنظمة الطيران المدنى فيها وفق القوانين والأنظمة الدولية.

- اعتبار أجواء الطيران لدول المجلس إقليماً دولياً موحداً.

- توحيد مراكز خدمات وصيانة الطائرات ومحركاتها وأجهزتها.

- العمل على توحيد الخدمات الخاصة بالنقل الدولى والطيران المدنى.

-العمل على توحيد المواقف والقرارات الخاصة بالسياسة الاستيرادية والشرائية.

-العمل على توحيد إجراءات الجوازات والجمارك والخدمات الأخرى فى مطارات دول المجلس لتسهيل تنقل مواطنيها، وغيرها الكثير(٥٤).

وتنفيذاً لأحكام المادة الثانية من اتفاقية تأسيس المجلس، قررت الهيئة العليا ما يلى:

- يحق لمواطنى دول المجلس التنقل بين دوله بجواز السفر الذى تصدره دولهم، وبدون تأشيرة.

- يعفى مواطنو دول المجلس من الرسوم المفروضة على سفرهم وانتقال مركبتهم الشخصية بين دول المجلس.

– يمنح مواطنوا دول المجلس عند انتقالهم بين دوله الأفضلية فى فرص العمل وما يترتب عليها من الحقوق والإلتزامات(٥٥).

ومن ناحيتهم، اتفق الخبراء الاقتصاديون، فى عواصم دول المجلس، على أنه قد أصبح من الضرورى أن يتم تطوير نمط وأسلوب التعاون الاقتصادى بين الدول الأربع ليأخذ إطاراً أكثر اتساعاً بحيث تتحول المشروعات الاستثمارية والاقتصادية المشتركة الثنائية إلى رباعية(٥٦).

وفى أول تصريح له، بعد اختياره أميناً عاماً للمجلس، أكد الدكتور حلمى نمر، أن المجلس سيعطى فى مرحلته الأولى الأولوية للتكامل الاقتصادى الانتاجى، على أساس أن تحقيق الوحدة الاقتصادية هو تحقيق للقوة السياسية، كما أكد على أن التنسيق فى الشئون العسكرية ليس وارداً بين دول المجلس(٥٧).

ويرى البعض أن المجلس بمدخله الاقتصادى وبطبيعته المنفتحة ضد أى إنغلاق أو محاور، قادر على أن يطرح حلولاً موضوعية لثلاث قضايا مستجدة فى الساحة العربية اليوم تتمثل فى: القضية الأولى وهى خاصة بمستقبل البلدان العربية الستة، التى لا تزال خارجة عن أى من التجمعات الإقليمية الثلاث، وهى السودان والصومال وجيبوتى وسوريا ولبنان واليمن الجنوبى، بالإضافة إلى فلسطين. والقضية الثانية تتعلق بالمنظور القومى للتجمعات الإقليمية فى الساحة العربية، بحيث لا يتحول كل تجمع إلى جزيرة منعزلة عن الأخريات. والقضية الثالثة خاصة بالجامعة العربية فى الواقع العربى الجديد وتمكنها من الحفاظ على هيكل النظام العربى الإقليمى، وأن المجلس مطالب بأن يدعم الجامعة ويطورها ويقوى من فاعليتها(٥٨).

وهناك وجهة نظر نقدية لمجلس التعاون العربى، تؤكد على أن وسائل المجلس لن تحقق الغرض منها بدون تعديل جوهرى فى نسق الحوافز المجتمعى، فلن يمكن إرساء قاعدة الجدارة فى العمل ما دامت الوساطة والمحسوبية والفساد متفشية فى المجتمع، ولن يتأتى توجيه الأفراد إلى الأعمال التى يحتاجها المجتمع إذا ما كانت هناك فرص للتراكم المالى السريع بدون وجود أنظمة عادلة للضرائب فى مجتمعات تعين وتحدد مكانة الفرد على أساس ممتلكاته المادية، لا على أساس علمه وعمله لتطوير المجتمع. ويتطلب رفع

انتاجية البشر فى المجتمع ضمان مستوى راق من المشاركة السياسية[٥٩].

ومع ذلك فإن هناك إمكانية كبيرة لقيام تبادل تجارى فعال فى المجالات الزراعية والحيوانية والتعدينية والصناعية والأيدى العاملة بين دول المجلس، هذه الإمكانيات التى يمكن بواسطتها تحقيق الاستقلال الاقتصادى وتحقيق الأهداف المنشودة التى يهدف إليها المجلس، وبالتالى تتكون القاعدة الصلبة لبناء وحدة عربية شاملة يمكن أن تقف أمام التكتلات والأحلاف الدولية، مثل السوق الأوروبية المشتركة وغيرها، وكذلك التحرر من السيطرة الأجنبية على الاقتصاد العربى، وتسهيل انتقال رؤوس الأموال والعمال من قطر إلى آخر[٦٠].

وتركيزاً على الجانب الاجتماعى، نتوقع أن معيار نجاح أو فشل مجلس التعاون العربى يتمثل فى أن يشعر المواطن العادى، فى الدول الأعضاء، بأن تحسناً ما قد طرأ على ما يحصل عليه من سلع أو خدمات بفضل وجوده داخل إطار هذه السوق الكبيرة، وهو ما لن تظهر نتائجه بالسرعة التى يتخيلها كثيرون، ومن ثم فمن الحكمة ألا نوهم أنفسنا ونوهم الآخرين بأن شيئاً قد تحقق قبل أن يتحقق بالفعل. ذلك أن توافر الإرادة السياسية بين الدول الأربع هو إنجاز فى حد ذاته يستحق أن يحاط بأكبر قدر من الحرص والحذر[٦١].

وقد نصت اتفاقية التأسيس على الجانب الاجتماعى من حيث ضرورة التنسيق والتكامل فى مجالات النقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والثقافة والإعلام والشئون الاجتماعية والصحية والسياحية وتوثيق الروابط والأواصر بين مواطنى الدول الأعضاء فى جميع المجالات[٦٢].

وعند محاولة دراسة أسواق العمل فى دول المجلس، نجد أن العراق هى الدولة الوحيدة المستقبلة للعمالة، والتى تأثرت كثيراً بحربها مع إيران، الأمر الذى دفع الحكومة العراقية إلى إنهاء خدمة العمالة الأسيوية والتى كانت تشكل ٧٦٪ تقريبا من إجمالى العمالة المستوردة بها، مع زيادة الطلب على العمالة العربية. فأصدرت الحكومة العديد من القرارات التى تقر مبدأ الانتقال الحر وحق العمل والإقامة للمواطنين العرب، وذلك بهدف التفضيل الكلى للعمالة العربية، وبالتالى أصبحت العمالة العربية تشكل حوالى ٩٠٪ من المجموع الكلى للعمالة الأجنبية بها، وتشكل العمالة المصرية حوالى ٧٥٪ من العمالة

العربية[٦٣].

وجاء أول اختبار حقيقى لمجلس التعاون العربى فى تلك الإجراءات التعسفية التى فرضتها السلطات العراقية على تحويل أجور المصريين العاملين فى العراق. فمع التقدير الكامل للظروف المالية الصعبة التى يواجهها العراق بسبب نتائج حربه مع إيران، إلا أن مجموع مستحقات المصريين، طبقاً لكل المصادر المتاحة، لا يتجاوز ثلاثمائة مليون دولار. وهذا المبلغ لا يزيد على ثمن طائرة أو طائرتين مقاتلتين من تلك اللاتى فقدن فى الحرب مع إيران[٦٤].

وجاء الاختبار الثانى فى حوادث العنف ضد المصريين فى العراق، فما كان لها أن تحدث على هذا النطاق إلا بسبب تراخى المستويات الوسيطة لأجهزة الأمن العراقية. هذا فضلاً عن غياب السياسات والإجراءات الوقائية المصرية بالنسبة لأوضاع المصريين العاملين فى العراق[٦٥].

وجاء رد الرئيس العراقى، فى أثناء زيارته للقاهرة فى يناير سنة ١٩٩٠، مؤكداً على أن المشكلة تتمثل فى انتهاء الحرب مع إيران وتسريح الجنود وعودتهم للقطاع المدنى[٦٦]. فضلاً عن دخول المرأة إلى سوق العمل بصورة أكبر بكثير مما كان عليه الأمر من قبل[٦٧].

وبالنسبة لمستحقات المصريين، أوضح الرئيس العراقى أن سداد العراق للديون العسكرية هو السبب فى تأخر تحويلات المصريين العائدين من العراق. وتفهمت القيادة المصرية هذه الأسباب، وألقت باللوم على الصحافة المصرية لإثارتها للقضية بعيداً عن الحقائق، وأكدت القيادة المصرية أن البلدين يحاولان حل هذه المشكلات فى إطار أخوى واضعين فى الحسبان تحقيق المصالح المشتركة بدلاً من توسيع الجدل حول هذه المشكلات[٦٨].

ثالثاً: العلاقة بين المجلس وجامعة الدول العربية

جاء فى المادة التاسعة لميثاق جامعة الدول العربية أن "لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض. والمعاهدات والاتفاقات التى سبق أن عقدتها، أو التى تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة

مع أية دولة أخرى لاتلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين"(٦٩).

أى أن ميثاق الجامعة العربية قد أجاز لدول الجامعة السعى نحو تعاون أوثق وروابط أقوى مما هو منصوص عليه فى ميثاق الجامعة نفسه، وذلك بعقد اتفاقات ومعاهدات تلزم فقط الموقعين عليها. وجاء إعلان قيام مجلس التعاون العربى استناداً على هذه الرخصة، ولمواجهة التيارات والتكتلات الدولية المعاصرة. مع الإقرار بأن المجلس يتمسك بميثاق الجامعة العربية وبمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن الجامعة العربية، ويقيم علاقات تعاون مع التجمعات الإقليمية العربية والدولية(٧٠).

وأكد زعماء دول مجلس التعاون على أن المجلس ليس بديلاً عن الجامعة العربية، بل هو أحد تنظيمات الأمة العربية، وهو صورة مصغرة لصيغة الوحدة القومية المنشودة القائمة على التعددية البناءة(٧١).

ونصت المادة السابعة عشر من اتفاقية إنشاء المجلس، على أن هذه الاتفاقية تسرى وتصبح نافذة المفعول من تاريخ التصديق عليها من الدول الموقعة، وفق الإجراءات الدستورية النافذة، وإيداع وثائق التصديق لدى وزارة خارجية المملكة الأردنية باعتبارها دولة مقر الأمانة العامة، وعلى دولة المقر أن تقوم بإيداع نسخة من هذه الاتفاقية لدى جامعة الدول العربية، وبتسجيلها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة(٧٢).

وهنا يأتى التساؤل بين ما أتاحه ميثاق الجامعة العربية لدول الجامعة من عقد اتفاقات ومعاهدات لتحقيق تعاون أوثق وروابط أقوى فيما بينها، وبين ما تم على أرض الواقع من وجود تكتلات إقليمية ثلاث هى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجلس التعاون العربى، واتحاد المغرب العربى. مما خلق العديد من الإشكاليات التى تتمثل فى:

- هل أجهزة وكيانات هذه التكتلات تتمتع بالاستقلالية أم أنها تابعة لأجهزة وكيانات الجامعة العربية.

- هل هناك مفهوم واحد للسيادة يتمثل فى السيادة القطرية، أم أن هناك

مفهوم آخر جديد للسيادة يتمثل فى السيادة الإقليمية.

– وهل يتساوى الأمناء العامون للكيانات والتكتلات الإقليمية مع الأمين العام للجامعة العربية فى المكانة والرأى واتخاذ القرار[٧٣].

– وهل تتعامل المؤسسات والمنظمات الدولية مع الكيانات والتكتلات الإقليمية أم مع الجامعة العربية، إذا كان هناك أمر يتعلق ببعض أو بكل الدول العربية، سواء كانت مشتركة فى تلك الكيانات أو غير مشتركة، أو خليط بين هذا وذاك.

– وهل ستكون مهمة الأمانة العامة للجامعة العربية هى التنسيق بين دول الجامعة، أم بين الكيانات والتكتلات الإقليمية العربية[٧٤].

وحلاً لهذه الإشكاليات، اقترح الأمير الحسن بن طلال، رئيس منتدى الفكر العربى، أن تصبح الجامعة العربية جامعة للأقاليم العربية بإيجاد رابطة سياسية تحقق التنسيق والتجانس بين مختلف التجمعات الإقليمية. كما ظهر اقتراح أخر بأن يتكون مجلس عربى أعلى يضم رؤساء التجمعات العربية الإقليمية والأمين العام للجامعة العربية يجتمع بشكل دورى للتنسيق من أجل الصالح العربى العام[٧٥].

ومن الملاحظ أن القادة المؤسسين للكيانات والتجمعات الإقليمية لم يتطرقوا لهذه الإشكاليات، وسعوا سياسياً إلى الواقعية والتدرج والوفاق فى التعامل بين دول كل كيان أو تجمع إقليمى، مع تأكيدهم على التمسك بالجامعة العربية وتقويتها ودراسة تعديل ميثاقها ليواكب التطورات القطرية والإقليمية والعالمية. وأكدوا أن الكيانات والتجمعات الإقليمية تصب فى الجامعة العربية وتعمل على تقويتها. كما أنها ليست نهاية المطاف فى العمل العربى المشترك. فربما لو استعادت القمة العربية دورها كمؤسسة سياسية أوسع وأقوى وتزايد دورها وفاعليتها وتأثيرها وانتظمت فى دوريتها، أن تجد هذه الكيانات نفسها فى موقف المبادرة الذاتية لتصفية نفسها لصالح الإطار العربى الواحد[٧٦].

وسيراً فى هذا الاتجاه، وتحقيقاً لمفهوم القادة المؤسسين لمجلس التعاون العربى، نجد أن أهداف المجلس المنصوص عليها فى المادة الثانية من اتفاقية

التأسيس، تتوافق مع نص المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية، التى نصت على توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتعاونها تعاوناً وثيقاً فى الشئون الآتية:

- الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة.

- شؤون المواصلات، ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد.

- شؤون الثقافة.

- شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.

- الشؤون الاجتماعية.

- الشؤون الصحية(٧٧).

ومن هذا يتضح لنا أن أهداف مجلس التعاون العربى تتوافق مع أهداف الجامعة العربية، ويبدو أن إنشاء المجلس جاء لتحقيق ما عجزت عنه الجامعة فى تجميع الدول العربية فى سوق عربية مشتركة، وزيادة التكامل الاقتصادى والسياسى بينها، وتنمية العلاقات والروابط الثقافية والصحية والاجتماعية بين الشعوب العربية.

ويقول الدكتور على الدين هلال، أستاذ العلوم السياسية، أنه لا يجب أن نغفل بعض الأمور الإستراتيجية الهامة التى حققها المجلس وهى أنه حول العلاقة بين مصر والعراق من علاقة تنافس وتعارض إلى علاقة تكامل وتعامل(٧٨).

فى حين أن الدكتور حازم الببلاوى، أستاذ الاقتصاد، لم يكن متفائلاً لفشل التجارب الوحدوية العربية السابقة، وعدم النجاح الكافى لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع للجامعة العربية، وقال عن مجلس التعاون العربى، أنه يعانى من نقص شديد وضعف أساسى لأنه اتحاد قررته حكومات ويمكن أن تقرر عكسه، ولهذا لا يوجد ما يشعرنا بالإطمئنان. وقال أنه لا يتصور أن المجلس، اقتصاديا، "سيكون له فاعلية فيما جاوز المشروعات الحكومية، حيث أن هذه

المشروعات كان يمكن أن تقوم مع وجود المجلس أو بدون قيام المجلس"[٧٩].

على كل حال، لم تعارض الجامعة العربية قيام مجلس التعاون العربى، أو غيره من الكيانات العربية، بل رحبت بها. وأصدر مجلس جامعة الدول العربية بياناً بمناسبة تأسيس مجلس التعاون العربى، واتحاد المغرب العربى، جاء فيه "لاحظ المجلس أن اتفاقيتى تأسيس هذين التجمعين العربيين تستندان إلى ميثاق جامعة الدول العربية ومقاصده"[٨٠].

ومن أجل التعاون بين الجامعة العربية والمجلس، صدر قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٤٩٣٧ فى الدورة العادية الثانية والتسعين، جاء فيه أنه "بهدف تعزيز التضامن العربى وإثراء العمل العربى المشترك، وذلك عن طريق:

أ - تبادل المعلومات والمشورات بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة لمجلس التعاون العربى.

ب - عقد لقاءات دورية بين الأمينين العامين لجامعة الدول العربية ومجلس التعاون العربى بهدف التشاور والتنسيق.

ت - تنظيم لقاءات دورية بين إطارات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة لمجلس التعاون العربى لتبادل الخبرات"[٨١].

وسجل الوفد السورى موقفه فى ذات القرار، حيث رحب بقيام المجلس، وأكد على "نبذ سياسة المحاور، وعدم الزج بهذه التجمعات فى الخلافات الثنائية العربية، وتعزيز مكانة الجامعة ودورها فى مختلف المجالات، والتمسك بالميثاق ومقاصده، ومعاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادى العربى، وتسريع المسيرة نحو الوحدة العربية، والنظر فى صيغ لإطار جماعى عربى وحدوى، وتحصين الأمن القومى فى مواجهة أعداء الأمة العربية وفى مقدمتهم العدو الإسرائيلى"[٨٢]. وهذا الموقف يتماشى مع التوجهات السياسية السورية، والتحديات التى تواجهها، خاصة فى ظل وجود الاحتلال الإسرائيلى لهضبة الجولان السورية، والتنافس والصراع بين جناحى حزب البعث فى كل من سوريا والعراق. ونظراً لأن سوريا ليست عضواً فى أى تجمع عربى من التجمعات الثلاث، فإنها كانت تخشى أن يتم استغلال مجلس التعاون العربى ضدها.

رابعاً: عودة مصر إلى الجامعة العربية

شهدت العلاقات العربية- المصرية تطوراً كبيراً عقب القمة العربية التى عقدت فى العاصمة الأردنية عمان، فى نوفمبر سنة ١٩٨٧ . فقد تم السماح لكل دولة عربية منفردة أن تقرر علاقاتها مع مصر دون أى التزام جماعى للدول العربية. وبناء عليه عادت العلاقات الثنائية بين مصر وكل الدول العربية ماعدا سوريا ولبنان وليبيا.

وبعد زيارة قام بها الرئيس السورى إلى الاتحاد السوفيتى، وهو الحليف الاستراتيجى لسوريا، وما شهده من تغير فى التوجه والسياسة السوفيتية تجاه قضايا الشرق الأوسط، عاد ليقود عملية تغيير محسوب فى السياسة السورية تجاه الدول العربية، خاصة تلك الدول التى لها علاقات متميزة مع الولايات المتحدة، وأهمها مصر.

وفى ٩ فبراير سنة ١٩٨٩، نسب للسيد محمود الزغبى، رئيس وزراء سوريا، قوله بأن بلاده تتطلع إلى اليوم الذى تزول فيه أسباب القطيعة بين مصر وسوريا، وأضاف معلقاً على مساعى عقد قمة عربية بمشاركة مصر، أن سوريا ترى كل مسعى يؤدى إلى التضامن العربى خطوة تنعكس بالخير والفائدة على العمل العربى المشترك[٨٣]. وفى ٢٧ مارس قال الرئيس السورى، أن عودة مصر إلى الجامعة العربية هو موضوع يناقش ويقرر فى القمة العربية[٨٤].

وفى هذا السياق، وتنفيذاً لمبدأ التنسيق الشامل فى السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون العربى، تبنت دول المجلس مبادرة هامة وهى الامتناع عن المشاركة فى أية قمة عربية قادمة إذا لم تدع إحدى دول المجلس إليها والمشاركة فيها[٨٥]. وأكد ذلك الملك حسين فى تصريحين له فى إبريل سنة ١٩٨٩، قال فى أولهما أن مشاركة الأردن فى القمة العربية رهن بمشاركة مصر، وقال فى الثانى أن دول مجلس التعاون العربى لن تحضر أية قمة لا تحضرها مصر.

وعلى الأثر، ونتيجة أيضا للمساعى الحميدة التى بذلها الملك الحسن الثانى، ملك المغرب، تم توجيه الدعوة إلى الرئيس المصرى حسنى مبارك

لحضور مؤتمر القمة العربية بالدار البيضاء فى الفترة من ٢٣-٢٦ مايو سنة ١٩٨٩، من بدايته، ولم تجتمع القمة لتقرر دعوته كما اقترح الرئيس السورى. مثل انتصاراً للأسلوب الذى رأته الدبلوماسية المصرية محققاً للكرامة المصرية(٨٦).

وفى اجتماع وزراء الخارجية السابق على عقد مؤتمر القمة، حضر الدكتور عصمت عبد المجيد، وزير الخارجية المصرى، وتم الإعلان رسمياً عن عودة مصر لعضويتها الكاملة فى جامعة الدول العربية. وفى افتتاح مؤتمر القمة يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٨٩، ألقى الرئيس مبارك خطاباً قدم من خلاله تصور مصر لتحقيق التضامن العربى، يقوم على عدة نقاط أهمها الالتزام الصارم بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية بين الدول الأعضاء، والاعتراف بتنوع الآراء وتعدد الاجتهادات دون تباعد أو تناحر(٨٧).

ومن ثم عادت مصر لمكانها الطبيعى فى المجالس والاتحادات العربية، ومنها الاتحاد البرلمانى العربى، الذى عقد دورته التاسعة عشر بدولة الإمارات، فى يونيه سنة ١٩٨٩، ورحبت الوفود العربية المشاركة به ترحيباً حاراً بالوفد البرلمانى المصرى. وأعلن الدكتور رفعت المحجوب، رئيس الوفد المصرى، أن مصر وإن كانت قد بعدت وقتاً عن بعض المجالس إلا أنها لم تغب أبداً عن أى ساحة عربية، ولم تتخلف أبداً عن أى قضية عربية وتابعت قضايا أمتها بعزم وإخلاص فى مختلف الميادين(٨٨). وأكد الشيخ خليفة بن زايد أن دعوة مصر إلى مكانها الطبيعى فى جامعة الدول العربية يعد إنجازاً قومياً يلقى الارتياح العميق، وشاركته الوفود العربية فى ذلك(٨٩).

وشهد عام ١٩٩٠، نشاطاً ملحوظاً من أجل عودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة من تونس، وقد لعبت الأردن والعراق دوراً حيوياً فى هذا الموضوع من خلال طرح الموضوع للنقاش والحصول على توافق عربى عليه، تمثل فى صدور قرار مجلس الجامعة العربية رقم ٤٩٨٣، الصادر فى ١١ مارس سنة ١٩٩٠، والذى يقضى بعودة الجامعة إلى مقرها بالقاهرة طبقاً لما نص عليه الميثاق(٩٠).

وفى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٩٠، تم انعقاد دورة استثنائية لمجلس الجامعة لبحث استكمال إجراءات عودة الجامعة إلى مقرها بالقاهرة، وتكونت لجنة خماسية تضم مصر وتونس والإمارات وسوريا والمغرب، بعد استبعاد العراق

منها على أثر أزمة الخليج[٩١]. وفى اليوم التالى تم رفع علم الجامعة على مقرها بالقاهرة والإفراج عن الأرصدة المجمدة للجامعة فى البنوك المصرية، والتى كانت تبلغ ٢٥ مليون دولار. وفى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٩٠، وصل إلى القاهرة السيد أسعد الأسعد، الأمين العام بالنيابة، بعد استقالة الشاذلى القليبى، وصرح فى ٣١ ديسمبر بأن جميع عمليات عودة الأمانة العامة لمقرها بالقاهرة قد انتهت تماماً، وأنه قد تم تنفيذ قرار مجلس الجامعة رقم ٤٩٨٣[٩٢].

غزو العراق للكويت وموقف بقية دول المجلس

أولاً: غزو العراق للكويت

فى يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٩٠، اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون العربى فى بغداد. وانتهز الرئيس العراقى هذه الفرصة ليرد على تقرير أمريكى بشأن حقوق الإنسان فى العراق، مركزاً على التواجد العسكرى البحرى الأمريكى المتزايد فى الخليج، معتبراً أن الأساطيل الأمريكية فى الخليج لا تعنى إلا أنها تهديد بالقوة ماثل قرب شواطئ العراق.

وفى يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٩٠، تقابل الرئيس العراقى بالملك السعودى فى منطقة حفر الباطن، وكان للأول شكوى من الكويت، لأن الكويت زادت انتاجها من البترول عن الحصة المقررة لها طبقاً لقرارات الأوبك، وهذا يؤدى إلى خفض أسعار البترول، وبالتالى يؤثر على اقتصاديات العراق. وكان رد الملك السعودى "أن الإخوان فى الكويت يضرون حتى بمصالح السعودية بإنتاجهم الزائد عن حصتهم، ولكنه على اتصال بهم، وسوف يحاول إقناعهم بالالتزام بحصة الأوبك"[٩٣].

وفى يوم ٣ مايو سنة ١٩٩٠، عاد العراق إلى شكاويه المزمنة من الكويت بسبب انتاجها الزائد عن حصتها فى اتفاقيات الأوبك، وصدر بيان عراقى يقول "أن الأسعار الحقيقية للبترول الآن- مع حساب انخفاض قيمة الدولار- تقل عما كانت عليه قبل ١٩٧٢ ... إن العراق يتحمل مسئوليات التعمير بعد حرب دامت مع إيران ثمانى سنوات وكانت حرباً من أجل أمن الخليج كله، وفى سبيل عروبته"[٩٤]. وكما يقول الأستاذ هيكل، كان كل تعقيد فى الجو المتأزم يسلم

نفسه إلى تعقيد أخر أشد، وكانت التعقيدات تتراكم فوق بعضها تلالاً.

والكويت من جانبها، لم تكن تخفى ما تفعله وتقتنع به، فقد أدلى الشيخ على خليفة الصباح، وزير البترول الكويتى، بحديث لصحيفة وول ستريت جورنال، قال فيه "أن الكويت لا تنوى الالتزام بحصتها المقررة وهى ١٠٣٧٠٠٠ برميل فى اليوم، وأنها سوف تصر على حصة مقدارها ١٣٥٠٠٠٠ برميل فى اليوم"، وعلقت الصحيفة قائلة "أنه فى الوقت الحالى تنتج الكويت ١٧٠٠٠٠٠ برميل فى اليوم"(٩٥).

وشن الشيخ على خليفة هجوماً على السعودية قال فيه "أن الكويت والسعودية على طريق تصادم محقق بسبب الحصص، ونحن لا ننوى أن نتراجع ... وأن السعودية مثل شركة كبيرة منهارة تجرى فى كل اتجاه محاولة أن تفلت من قوانين الإفلاس"(٩٦).

كان هذا فى الوقت الذى تزايدت فيه شكاوى العراق ضد الكويت فيما يتعلق بقضية الحدود بين البلدين، وقضية جزيرتى وربة وبوبيان، وقضية الديون المستحقة للكويت، وقضية أسعار البترول، وغيرها. وتدخل للوساطة بين البلدين كل من الملك فهد والرئيس مبارك والملك حسين، والأخيران عضوان فى مجلس التعاون العربى مع العراق واليمن.

ومع ذلك تصاعدت المشكلات، ففى يوم ١٦ يوليه سنة ١٩٩٠، تقدم العراق بمذكرة إلى الجامعة العربية، يتهم فيها الكويت والإمارات العربية المتحدة بتجاوز حصصهما من انتاج النفط، وقيام الكويت بالزحف فوق الأراضى العراقية بإقامة منشآت نفطية وعسكرية ومخافر ومزارع على أرض العراق، فضلاً عن سحبها النفط من حقل الرميلة العراقى، وتبلغ قيمة النفط الذى سحبته حكومة الكويت من هذا الحقل حوالى ٢٤٠٠ مليون دولار(٩٧).

وردت كل من الكويت والإمارات بمذكرتين إلى الجامعة العربية فى ١٨ و٢٠ يوليه سنة ١٩٩٠، تدحضان فيهما الإدعاءات العراقية، مع الدعوة إلى حل الخلافات العربية بروح الأخوة والمودة والحكمة وبعد النظر والاحترام المتبادل(٩٨).

ويبدو أن العراق كان يسعى من وراء تصعيد الخلافات مع الكويت والإمارات إلى فرض وتدعيم نفوذه العربى، من خلال عرض اتفاقية على السعودية تنص على "عدم الاعتداء بين البلدين وبأن تحل كل القضايا بينهما بالحوار الأخوى الصادق"(٩٩)، مما ينتج عنه تحييد السعودية فى خلافاته مع الكويت والإمارات. وأيضا من خلال عضويته فى مجلس التعاون العربى، الذى يمكن العراق من الحصول على بعض المزايا الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية التى ذكر بعضها فيما يلى:

- أن مجلس التعاون العربى سيعطى للعراق عمقاً استراتيجياً.

- أن المجلس سيؤدى إلى تحييد التفوق الإيرانى البشرى والاقتصادى على العراق باعتبار أن دول المجلس ستشكل قوة ردع هائلة لإيران.

- أن المجلس سيتيح للعراق المحافظة على قدرته العسكرية، بما فى ذلك التصنيع الحربى، وتنمية هذه القدرات من خلال التعاون التكنولوجى مع مصر والأردن.

- أن المجلس سيجعل من العراق دولة مواجهة فى الصراع العربى- الإسرائيلى، مما يعطيه دوراً أكبر فى أى تسويات مستقبلية.

- أن المجلس سيؤدى إلى تعظيم قدرة العراق فى الحصول على مساعدات مالية من دول الخليج.

- سيوفر المجلس للعراق وعاء بشرى هائل يقدم له كل القوى العاملة اللازمة للتعمير وإعادة البناء.

- يمكن للعراق من خلال العمالة الزراعية المصرية الفائضة أن ينهض بالقطاع الزراعى فيه.

- سيتيح تدفق الهجرة العربية من الدول الأعضاء إلى العراق، وما تمثله من ضمانة للحفاظ على الهوية البشرية والثقافية للعراق، ويقلص من امكانيات الاستقطاب السنى والشيعى(١٠٠).

وفيما يتعلق بالخلافات العراقية- الكويتية، يبدو أن الرئيس العراقى قد

تجمعت لديه عدة أسباب ومبررات- من وجهة نظره- تدعوه إلى غزو الكويت، وتمثلت هذه الأسباب والمبررات فى عدة جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية وقومية ووطنية وشخصية، وغيرها[١٠١].

ومن أجل استكشاف موقف الولايات المتحدة الأمريكية، التى أصبحت على وشك أن تكون القوة العظمى الوحيدة فى العالم فى ذلك الوقت، بعد أن أصاب الاتحاد السوفيتى الإعياء التام، عقد لقاء فى بغداد بين الرئيس العراقى، والسفيرة الأمريكية إبريل جلاسبى، فى يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٩٠، حيث قالت السفيرة للرئيس العراقى، أن الولايات المتحدة لا علاقة لها بالخلاف الحدودى بين العراق والكويت، وأنه لا توجد اتفاقية للدفاع المشترك بين الولايات المتحدة ودول الخليج. وأكد لها الرئيس العراقى أنه لن يحصل شئ إلى أن نلتقى بهم، وعندما نلتقى ونرى أن هناك أملاً لن يحصل شئ، وعندما نعجز عن إيجاد مخرج فأمر طبيعى أن لا يقبل العراق أن يموت[١٠٢]. وقد رأى البعض فى العبارة الأخيرة تأكيداً عراقياً على اللجوء إلى الخيار العسكرى فى حالة عدم قبول الكويت للمطالب العراقية المالية والحدودية[١٠٣].

وفى يوم ٢٩ يوليه سنة ١٩٩٠، جاءت تقارير وزارة الدفاع الأمريكية لتؤكد أن القوات العراقية لم تتخذ وضعاً هجومياً، وأن العراق يتصرف بمنطق وضع الأزمة على حافة الهاوية ليثير الخوف فى أعصاب الآخرين ليسلموا بمطالبه، وأن أقصى ما يمكنه فعله هو تفكيره فى عملية محدودة لاحتلال جزيرتى وربة وبوبيان، وربما منطقة الرميلة حيث حقل البترول المتنازع عليه[١٠٤]. ليتفق هذا التقرير مع استنتاجات وزارة الخارجية الأمريكية فى هذا الشأن.

لكن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية قد تنبهت إلى أن الخطط العراقية تغيرت، وأن الذى يجرى الإعداد له الآن هو عملية غزو كامل، وقررت الوكالة أن تتصرف على هذا الأساس، حتى لو كان أسوأ الإحتمالات[١٠٥]. وفى ٣١ يوليه سنة ١٩٩٠ وضعت خطة الطوارئ- الموضوعة مسبقاً- بشأن حماية سلامة الأمير والأفراد الرئيسيين للأسرة الحاكمة موضع التنفيذ، بأن يتحركوا إلى منطقة الخافجى فى السعودية[١٠٦].

وفى يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠، تم الغزو العراقى للكويت، والذى أدانته كل

دول العالم وهيئاته ومنظماته. وعلى الفور اجتمع مجلس الأمن الدولى فى الجلسة رقم ٢٩٣٢، فى ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠، وأصدر قراره رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٩٠، الذى يقر فيه بوجود خرق للسلم والأمن الدوليين، ويدين الغزو العراقى للكويت، ويطالب بأن يسحب العراق جميع قواته فوراً ودون قيد أو شرط إلى المواقع التى كانت فيها فى الأول من أغسطس سنة ١٩٩٠, وتبعه بعدة قرارات أخرى منها القرارات أرقام ٦٦١ و٦٦٢ و٦٦٤ و٦٦٥ و٦٦٦ و٦٦٧ وغيرها. وكلها تدعو إلى فرض الحظر على العراق ليستجيب لطلب الانسحاب من الكويت، وأن ضمه للكويت ليس له صلاحية قانونية ويعتبر لاغياً وباطلاً[١٠٧].

وفى ٥ أغسطس سنة ١٩٩٠، صدر بيان المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية بالقاهرة، والذى يدين العدوان العراقى على الكويت ويرفض أية آثار مترتبة عليه مع عدم الاعتراف بتبعاته ويطالب بالانسحاب الفورى للقوات العراقية من الأراضى الكويتية. وفى نفس هذا السياق جاءت ردود فعل الدول الأوروبية، وبيانات من قمة المجموعة الأوروبية، ومجلس حلف شمال الأطلنطى، والبيان الأمريكى- السوفيتى المشترك، وتصريحات العديد من وزراء خارجية دول العالم[١٠٨].

ثانياً: موقف دول مجلس التعاون العربى من الغزو.

الموقف المصرى

قبل الغزو العراقى للكويت، وعلى أثر الخلافات بين البلدين، أصدرت رئاسة الجمهورية بياناً أكدت فيه على أن "الخلافات القائمة بين أطراف عربية لا يمكن أن ترقى إلى مستوى التناقضات الرئيسية التى تعوق المسيرة الواحدة ... وتؤكد مصر أن الأسلوب الوحيد الذى يتفق مع المصالح العليا للأمة العربية هو تسوية أية خلافات قائمة بالحوار الأخوى الهادف البعيد عن جو الإثارة والتوتر الكفيل بتمكين كافة الأطراف من الحفاظ على وضوح رؤيتهم للأهداف والغايات العربية"[١٠٩].

وفى اليوم التالى للغزو العراقى، أصدرت وزارة الخارجية المصرية بياناً أكدت فيه أن هذا الغزو مخالف للقانون والشرعية الدولية، ويشكل إخلالاً

واضحاً بتعهد جميع الأقطار العربية (وأولها العراق) بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضها البعض، وهو تعهد منصوص عليه صراحة فى ميثاق الجامعة العربية، وأن الوضع يتطلب اتخاذ الخطوات التالية فوراً دون إبطاء:

أ - انسحاب القوات العراقية من الأراضى الكويتية.

ب - الكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فى الكويت بالقوة وترك الشئون الداخلية للكويت للشعب الكويتى الشقيق يقررها بإرادته الحرة وقراره المستقل.

ت - ارتباط البلدين بأسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية(١١٠).

وأكد الرئيس مبارك على نفس هذه المبادئ ، بعد استعراض كل المساعى لحل هذه الأزمة سلمياً قبل الغزو، وذلك فى مؤتمر صحفى عالمى عقده الرئيس مبارك فى يوم ٨ أغسطس سنة ١٩٩٠(١١١).

ويعتبر الغزو العراقى للكويت بمثابة المسمار الأول والأهم فى نعش مجلس التعاون العربى، فقد انتهت سمة الحيادية والتوازن فى السياسة المصرية تجاه المشكلات بين العراق والكويت، وتبنت مصر استرتيجية ومنطق ومفهوم الشرعية الدولية المتعارف عليها ، والتى ترفض الاحتلال.

ويرى الأستاذ هيكل أن الرئيس مبارك كان يتصرف فى الأزمة بحسابات عملية وواقعية مؤداها:

أ - أن الوضع السياسى العربى كما رآه قبل وبعد الأزمة كان وضعاً غير مرض، وكان محققاً أن ينفجر فى أى لحظة من اللحظات.

ب - عندما جرى احتلال الكويت وانفجرت الأزمة فإنها كانت فى تقديره واصلة إلى حرب لا شك فيها، كما أن نتيجة هذه الحرب بدورها ليست موضع شك.

ت - وكان حسابه فى النهاية أنه إذا جاءت الحرب فإنه لأكثر من سبب لا ينبغى أن يجد نفسه فى معسكر المنهزمين، فهو بذلك يتحمل تبعات لا دخل له فيها، وإذا كانت مسئولياته تطالبه بعمل شئ لتفادى وقوع كارثة فهو على

استعداد للقيام به، لكن هناك حداً لا ينبغى تجاوزه، فإذا لم تنفع جهوده، فقد أدى ما عليه(١١٢).

وبدأ التحول الجذرى فى بوصلة السياسة المصرية بين جناحى حزب البعث فى كل من العراق وسوريا. فقد اجتمع الرئيس المصرى والرئيس السورى فى الأسكندرية يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٩٩٠، وأكد الرئيسان على أن العرب كمجموع متمسكون بالمبادئ ويرفضون الغدر والعدوان والضم والإلحاق بالقوة، ووجد الرئيسان أن لإبتلاع بلد عربى لبلد آخر بالقوة نتائج خطيرة، أقلها إعطاء المبرر للعدو الصهيونى ومخططاته التوسعية، بالإضافة إلى أنه يشكل خطراً على الموقف العربى العام والقضية القومية للأمة العربية(١١٣).

وعقب زيارة قام بها الرئيس مبارك لسوريا، صدر بيان صحفى مشترك (مصرى- سورى) فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٩٠، عبر فيه الرئيسان عن أسفهما لإجهاض العراق لأى حل سياسى يهدف إلى إعادة الأوضاع فى الكويت إلى ما كانت عليه قبل الثانى من أغسطس سنة ١٩٩٠، ويؤكد الرئيسان تصميمهما على الاستمرار فى التشاور بينهما ومع الأشقاء العرب للحفاظ على المصالح العليا للأمة العربية ووحدتها(١١٤).

كما كان موقف الشارع المصرى رافضاُ أيضاً للغزو العراقى للكويت، وعبر عامة الشعب والمثقفون والفنانون والمهنيون والعمال وغيرهم من فئات المجتمع المصرى عن موقفهم هذا بالعديد من الطرق، منها الندوات والكتابات الصحفية والكتب والأعمال الفنية وغيرها(١١٥).

من ناحية أخرى، اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى مع وزيري خارجية مصر وسوريا بالقاهرة، وصدر عن هذا الاجتماع بيان فى ١٦ فبراير سنة ١٩٩١، أكد على:

أ - انسحاب العراق من دون قيد أو شرط من كل أراضى دولة الكويت الشقيقة.

ب - عودة الشرعية إلى الكويت.

ت - الالتزام بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ث – الالتزام بمبادئ تسوية النزاعات بين الدول بالوسائل السلمية(١١٦).

فضلاً عن العديد من البيانات والتصريحات الصحفية التى صدرت عن وزارة الخارجية المصرية، وعن الرئيس مبارك، بالإضافة إلى الجهود والاجتماعات التى عقدت مع قيادات الدول العربية والإسلامية، والدول الصديقة.

الموقف الأردنى

جاء الموقف الأردنى متحيزاً إلى جانب العراق فى غزوه للكويت، فقد صدرت الصحف الأردنية فى اليوم التالى للغزو تقول أن التحرك العراقى صوب الكويت هدفه الأول هو (الحفاظ على ثروة البترول العربية)، وأول من طرح هذا الشعار هى تلك الصحف الأردنية، قبل أن يطرحه النظام العراقى نفسه. وأكدت صحيفة الدستور الأردنية فى اليوم التالى للغزو "أن ما حدث فى الكويت حدث، وأصبح الوجود العراقى حقيقة واقعة"(١١٧).

والأهم فى الموقف الأردنى المساند للعراق ما قيل من أن صدام قد وعد الملك حسين بأن يكون ملكاً على الحجاز، وأن تعود هذه المنطقة مرة أخرى إلى حكم الهاشميين(١١٨).

ويتضح من ذلك أن الأمر لم يكن خلافات بين الكويت والعراق حول الحدود وإنتاج البترول وغيرها، بل أن الموضوع يتخطى ذلك بكثير، ويصل إلى تغيير استراتيجى عميق فى خريطة منطقة الخليج والجزيرة العربية. ويبدو أن هذا الموضوع كان مبيتاً فى ذهن ووجدان القيادة العراقية منذ زمن بعيد. وكان لابد من وضع ترتيبات إقليمية تساعد على تنفيذه، من هذه الترتيبات إنشاء مجلس التعاون العربى، الذى تجنب دخول أيا من دول الخليج فيه، مكتفياً بدول الطوق العربية للخليج والجزيرة العربية، وهى العراق والأردن ومصر واليمن.

وأشارت العديد من المصادر إلى أن الملك حسين كان يعلم بالغزو العراقى للكويت قبل أن يحدث. وقد اعترف الملك حسين بذلك فى حديث أدلى به لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، بأن صدام أبلغه أن قرار الإستيلاء على الكويت كلها وليس على المناطق المتنازع عليها فقط قد اتخذ فى يوليو سنة ١٩٩٠، وأن الولايات المتحدة لن تستطيع الرد عليه عسكرياً وسوف تحاول

حماية الكويت بقوة السلاح، ولكنه سيكون فى وضع أفضل إذا اضطر إلى الانسحاب من الكويت[١١٩]. وأضاف الملك حسين، أن الرئيس صدام وافق فى أغسطس الماضى (١٩٩٠) على الانسحاب من الكويت إذا لم تنتقده الجامعة العربية، ولكن إدانة الجامعة قضت على الاتفاق. وأنه يعتقد فى إمكانية التوصل إلى حل سلمى لأزمة الخليج إذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها العرب مستعدين لحل وسط[١٢٠].

ويمكن رصد الموقف الأردنى وتقسيمه إلى ثلاث مراحل هى:

المرحلة الولى: تجاهل مشكلة احتلال الكويت ودعم الموقف العراقى.

المرحلة الثانية: توجيه الأنظار بعيداً عن مركز الصراع وتصعيد نغمة التهديد الإسرائيلى للأردن.

المرحلة الثالثة: محاولة إيجاد موقف وسط، لا يغضب العراق ولا يهدد مصالح الأردن[١٢١].

وتبنى الأردن أفكار ومقترحات عراقية- إيرانية تدعو إلى انسحاب العراق من الكويت وخروج قوات التحالف الدولى من منطقة الخليج، وإحلال قوات إسلامية بدلاً منها، والبدء فى مفاوضات تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامى. كما تبنى الأردن قضية الربط بين أزمة الخليج وقضية الشرق الأوسط، وأن الحل يجب أن يقوم على عدم الفصل بينهما. هذا فضلاً عن استمرار الأردن فى استيراد النفط من العراق، مما ساعد على تقليل فاعلية الحصار الاقتصادى على العراق[١٢٢]، ذلك الحصار الذى فرضه المجتمع الدولى عليه تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن فى هذا الشأن.

ولعب الملك حسين دور الوسيط بين العراق والدول العربية، وخاصة مصر، وأيضاً الدول الغربية، ولكن محاولاته لم تؤدِ إلى نتائج ملموسة لصالح العراق. وأيضا لم تؤد محاولات تخفيف الحصار عن العراق، من خلال منفذه الوحيد المتبقى وهو الأردن، إلى نتائج ذات بال لصالح العراق. من هنا سارت الأمور فى مجراها الطبيعى نحو الحرب لتحرير الكويت وقد كان.

الموقف اليمنى

وضع اليمن وردود أفعاله حيال الغزو العراقى للكويت يختلف عن وضع العضوين الآخرين فى مجلس التعاون العربى، وهما مصر والأردن، وذلك لأن اليمن جزء من الجزيرة العربية، وكان ومازال يطمح بأن يكون عضواً فى مجلس التعاون الخليجى، فضلاً عن تلقيه للعديد من المساعدات من دول الخليج العربية.

لذلك كان الموقف اليمنى مؤيداً، بشكل عام، للتوجه العراقى الذى اتخذ خطوة غير مسبوقة فى التاريخ العربى الحديث والمعاصر، بأن يمحى دولة كاملة من الوجود نتيجة لعدة خلافات معها. وبما أن اليمن لديه خلافات حدودية أيضاً مع المملكة العربية السعودية، ويعد الدولة الفقيرة الوحيدة فى الجزيرة العربية، فإنه وجد فى تأييده للعراق أملاً فى تغيير الخريطة الاستراتيجية والاقتصادية فى المنطقة، لاسيما وأن موقع اليمن على رأس باب المندب جعله محط أنظار العديد من الدول ذات المصلحة هناك، أو الطامحة للعب دور فى الجزيرة العربية ومنطقة الشرق الأوسط.

وبما أن اليمن كان ممثلاً للمجموعة العربية فى مجلس الأمن وقت الغزو، فإن المندوب اليمنى تغيب عن جلسة مناقشة وإصدار القرار رقم ٦٦٠ الذى أدان الغزو العراقى للكويت. وكانت حجة اليمن فى ذلك هى أن مندوبها يمثل المجموعة العربية، ولم يكن للعرب رأى موحد من الغزو العراقى. وفى غياب رأى عربى موحد، قررت اليمن تغييب مندوبها، الذى يمثل العرب فى مجلس الأمن، عن حضور جلسة مناقشة وإصدار القرار رقم ٦٦٠[١٢٣].

حاول اليمن أيضاً ـ كما فعلت الأردن ـ ربط موضوع احتلال العراق للكويت بقضية الشرق الأوسط وحل المشكلة الفلسطينية.

ولكن نتيجة لتطور الأحداث، وتصاعد المعارضة للعراق فى جميع أنحاء العالم، ونتيجة للضغوط الإقليمية والدولية على اليمن، اتخذت القيادة اليمنية خطاً مسايراً للإجماع الدولى، انتهى أخيراً بالتصويت فى مجلس الأمن على قرار فرض الحظر الجوى والبحرى على العراق، وهو القرار رقم ٦٧٠ لسنة

١٩٩٠[١٢٤].

كما كان لقرار المملكة العربية السعودية بإلغاء التسهيلات التى كان يحصل عليها اليمنيون للعمل والإقامة بالسعودية آثاره السلبية اقتصادياً على اليمن، نتيجة للعدد الكبير من السكان الذى يقصد السعودية، والذى بلغ حوالى ٢ مليون شخص يمثلون حوالى ٢٠٪ من سكان اليمن[١٢٥].

وكان لبعض التيارات الشعبية فى اليمن ضغوطها على الحكومة، مثل "اللجنة الشعبية لمناصرة الكويت"، برئاسة عبد الله بن الأحمر، رئيس المجلس النيابى، والتى قادت تحركاً شعبياً محدوداً فى الجنوب مؤيداً للكويت، على الرغم من أن غالبية الشعب اليمنى كان مؤيداً للعراق[١٢٦].

لذلك تبلور الموقف الرسمى اليمنى فى الآتى:

- عدم موافقة اليمن على الغزو العراقى وضمه للكويت، وطلبها انسحاب العراق من الكويت.

- اليمن ترفض التدخل العسكرى الأجنبى فى المنطقة، وتطلب حل القضية بالطرق السلمية وفى اطار الأسرة العربية.

- تدين اليمن الإجراءات العسكرية ضد العراق.

- توافق على بحث قضايا المنطقة[١٢٧].

ثالثاً: تجمد نشاط المجلس وخروج مصر منه

جاءت الكارثة التى صنعها الرئيس العراقى بغزوه للكويت كاشفة لما يعانيه الجسد العربى من أمراض وعلل، وما يعانيه العقل العربى من قصور وخلل. فلم يتفق العرب عموماً على عمل مؤسسى أصيل وفاعل يقوم على تلبية حاجات المواطنين فى التنمية والثقافة والرخاء. وإنما يتفق القادة على أفكار تأتيهم ليلاً فإذا بزغ ضوء النهار تلاشت فى ظلمات كما جاءت فى ظلمات. فليس غريباً أن يتجمد نشاط مجلس التعاون العربى، فقد تجمدت وإنهارت مشروعات وحدوية سابقة، على الأقل فى التاريخ المعاصر، مثل الوحدة بين مصر وسوريا (١٩٥٨-١٩٦١)، ومشروع الوحدة بين مصر وسوريا وليبيا (١٩٧٣-١٩٧٩) وغيرها. وإن

كانت أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) قد جاءت بمثابة رصاصة الرحمة التى أطلقت على المجلس، فإن المجلس نفسه كان يحمل فى طياته عوامل فنائه، ومن لم يمت بالسيف مات بغيره.

وصدق الرئيس مبارك عندما صرح فى أحد المؤتمرات الصحفية، إبان الاحتلال العراقى للكويت، فيما يشبه ذلة لسان، فوصف المجلس بأنه "مجلس التآمر العربى". فلم تكن النوايا صادقة لفعل شئ للمواطن العربى، وإنما هى الأطماع وجنون السلطة وشهوة التعطش للدماء التى تتغلغل فى كيان ووجدان الرئيس العراقى فى ذلك الوقت. فلم يكفه الضحايا الذين سقطوا من شعبه فى حربه العنجهية مع إيران، فاختلق حرباً جديدة مع الكويت لتنخر فى الجسد العربى العليل، الذى يجب أن يكون معافاً وواحداً. واستعد لذلك بعدة طرق منها تكوين مجلس التعاون العربى الذى انهار فعلياً فى يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ بدخول أول جندى عراقى إلى أرض الكويت.

فهل كان الغزو العراقى للكويت تطبيقاً عملياً لما نصت عليه اتفاقية مجلس التعاون العربى من ضرورة وجود تنمية اقتصادية وعدالة اجتماعية لدول المجلس؟!. إن أقطارنا العربية قد عجزت عن تحقيق تنمية اقتصادية مطردة مصحوبة بممارسة ديمقراطية صادقة وعدالة اجتماعية واجبة للمواطن العربى، فهذه التنمية ليست مجرد تعبير عن مشاعر إنسانية نبيلة[١٢٨]، مشكوك فى نبلها، وحتى فى إنسانيتها، وإنما هى ضرورة واجبة وملحة.

ونتيجة لتجمد نشاط المجلس، فقد صوت مجلس الشعب المصرى، فى ٧ فبراير سنة ١٩٩٤، على مشروع قانون يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١ لسنة ١٩٨٩ بشأن موافقة جمهورية مصر العربية على اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية اليمنية الموقعة فى بغداد بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٩، وجاءت نتيجة التصويت بالموافقة على مشروع القانون بالأغلبية، حيث اعترض أحد عشر عضواً، وامتنع اثنان عن التصويت[١٢٩].

وكان منطق المعارضين لإلغاء اتفاقية تأسيس المجلس مبنياً على أن المنطقة العربية الآن تعيش حالة من المهادنة والسلام مع إسرائيل بتوقيع

اتفاقية أوسلو سنة ١٩٩٣، الخاصة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وأيضاً توقيع اتفاقية وادى عربة مع الأردن سنة ١٩٩٤ . كما أن المنطقة العربية تتأهب للدخول فى السوق الشرق أوسطية[١٣٠]، وأن لمصر مصالح مع دول المنطقة عامة ومنها العراق. وأنه إذا كانت اتفاقية المجلس ميتة وليست حقيقية فلتترك على هذا الوضع فى حالة جمود[١٣١].

وجاء رد وزير الخارجية على منطق المعارضين بأن "الاتفاقيات الفاشلة المخادعة لاتدعم مسيرة التضامن والوحدة العربية، وأن الدعوة للوحدة العربية والتضامن العربى يجب أن تكون على أسس واحة، وليس فيها خداع أو غش ... وأن موقف مصر من الإلغاء جاء بصدد مراجعة الموقف فى العالم العربى تحسباً للمستقبل ... وأن كل ما بنى على خداع يجب أن توضع له نهاية"[١٣٢].

وجاء الموقف المصرى بإلغاء معاهدة تأسيس المجلس نظراً لأن النظام العراقى قد انتهك ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك وميثاق مجلس التعاون العربى وميثاق الأمم المتحدة وميثاق المؤتمر الإسلامى بغزوه للكويت وخرقه للسلم العربى عموماً، وعدم استجابته لمساعى السلام والوفاق التى تبنتها الدول والمنظمات الأجنبية والإسلامية والعربية. وأيضاً اصراره على موقفه المتعنت، حتى بعد انسحابه الجبرى من الكويت فى فبراير سنة ١٩٩١، فلم يعمل على إصلاح ما أفسده، ولا حتى التعبير عن خطئه وإثبات حسن النوايا لتضميد الجراح العربية واستعادة الوفاق والوئام بين أعضاء الأمة العربية الواحدة.

نتائج البحث

● كان لعودة العلاقات العربية- المصرية، فى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، أثرها فى بث روح الارتياح والأمل لدى الشعوب العربية للتضامن والتنمية، بعد قطيعة على أثر توقيع مصر اتفاقات سلام مع إسرائيل.

● وكان انتهاء الحرب العراقية- الإيرانية سنة ١٩٨٨، وقرار المجلس الوطنى الفلسطينى فى نوفمبر سنة ١٩٨٨ بقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس لتسوية مع إسرائيل، عاملاً هاماً فى تأكيد روح الارتياح والأمل والتطلع إلى فعل

شئ ما لصالح الشعوب العربية.

● وأيضاً أدت التغيرات السياسية العالمية وانتهاء عصر القطبية الثنائية بخفوت نجم الاتحاد السوفيتى، إلى تطلع القوى الإقليمية العربية للعب دور على الساحة الإقليمية والدولية من خلال تكتلات، فكان مجلس التعاون العربى، واتحاد المغرب العربى، فضلاً عن وجود مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

● كان العامل الاقتصادى هو الحاكم الأهم لميلاد مجلس التعاون العربى، نظراً لما تعانيه كل من مصر والعراق والأردن واليمن من مشكلات متعددة، وجدت فى هذا المجلس سبيلاً لحلها.

● كانت الفكرة المعلنة أن مجلس التعاون العربى هو تجمع عربى يقبل من ينضم إليه، وليس تكتلاً أو محوراً ضد أحد. ولكن الواقع العملى أثبت أن الهدف هو جذب هذا المجلس ليكون قوة لضرب الأخرين.

● نصت اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى على أنه يعد أحد تنظيمات الأمة العربية، ويتمسك بميثاق الجامعة العربية وبمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى. ولكن كم من الاتفاقيات لا تساوى الحبر الذى كتبت به، وكم من الاتفاقيات إمتلأت بالكلام المعسول، وعلى الأرض سالت الدماء كالسيول.

● أكد الرئيس العراقى، عقب توقيع اتفاقية تأسيس المجلس، على أن التدخل فى الشئون الداخلية للبلدان الأخرى بوجه عام، وبين العرب بصورة خاصة من شأنه أن ينخر فى جسم الأمة ويباعد بين أبنائها بعد أن يخلق الفرقة والعداوة والبغضاء بينهم. فهل تحقق ذلك؟ وهل استمرت حياة المجلس أصلاً؟.

● وفيما يتعلق بإيران، صرح الرئيس المصرى حسنى مبارك، أنه ليس بيننا وبين الشعب الإيرانى خصومة، ولا يمكن أن يقوم بيننا وبينه عداء. ووجه كلامه للقادة فى إيران "دعونا نلتق على أسس واضحة تحقق التعايش وحسن الجوار". جاء ذلك تأكيداً على نفى فكرة المحاور والتكتلات ضد الأخرين.

● أكد المجلس على ضرورة التنسيق والتكامل فى مجالات النقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والثقافة والإعلام والشئون الاجتماعية والصحية والسياحية لصالح مواطنى الدول الأعضاء. هذا التأكيد ما هو إلا

أمنيات كان يصعب تحقيقها على أرض الواقع، وليس أدل على ذلك سوى مشكلة العمالة المصرية فى العراق.

● ومن أجل دعم المجلس وتميزه، حرصت الأردن والعراق واليمن على تفعيل دور مصر فى الجامعة العربية ومؤسساتها، وربطوا حضورهم مؤتمرات القمة العربية بحضور مصر.

● استعان الرئيس العراقى (أو هكذا تصور) بمجلس التعاون العربى لدعم وجوده كنظام سياسى فى مواجهة المشاكل الداخلية الطاحنة التى كان يعانيها. وعندما وجد أن المساعدات لا تجدى نفعاً فى نظام سياسى فقد كل مقومات البقاء، اختلق الخلافات والمشكلات مع دولتى الكويت والإمارات العربية المتحدة، لصرف أنظار شعبه عن مشاكله الداخلية وتوجيهها صوب ملهاة دموية جديدة، فكان الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ .

● جاء الغزو العراقى للكويت متناقضاً مع كل القوانين والأعراف الدولية، ومتناقضاً مع ما قاله الرئيس العراقى نفسه إبان توقيع اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى بشأن عدم التدخل فى الشئون الداخلية للأخرين، وتحريم استخدام آفة السلاح ضد أى قطر عربى.

● خاب ظن الرئيس العراقى من أن مصر يمكن أن تؤيد خطوته الشنعاء، أو على الأقل يمكن أن تقف على الحياد. ولكن مصر أعلنت موقفها الرافض للغزو، وطلبت فى اليوم التالى لهذا الغزو بضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت، والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فى الكويت.

● كان الغزو العراقى للكويت فرصة لتقارب مصرى- سورى متفقاً مع الشرعية الدولية لتحرير الكويت فقط، وليس للمشاركة فى أى عمل عسكرى ضد الشعب العراقى.

● جاء الموقف الأردنى متحيزاً إلى جانب العراق. كما جاء الموقف اليمنى، فى بدايته، متحيزاً أيضاً للعراق، ولكن نتيجة للضغوط الدولية التزم صف الشرعية الدولية.

● ألغت مصر موافقتها على اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى بعد أربع

سنوات من عقدها، على أساس أنها اتفاقية فاشلة مخادعة قامت على الخداع والغش، ولا تدعم مسيرة التضامن والوحدة العربية. فلم تترك مصر تلك الاتفاقية على حالها من الجمود حتى لا يكون هناك أمل فى إحيائها.

الهوامش

(١) جريدة الأهرام: السنة ١١٣- العدد ٣٧٣٣٤- فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٩

(٢) د رابح رتيب: مجلس التعاون العربى وإمكانات التكامل الاقتصادى. (مجلة السياسة الدولية- العدد ٩٧- يوليو ١٩٨٩) ص٧٤

(٣) جريدة الأهرام: العدد السابق ذكره

(٤) د فوزى الخطيب: مجلس التعاون العربى وإمكانيات التكامل الاقتصادى. (بحث مقدم للمؤتمر العلمى الأول لكلية التجارة- جامعة أسيوط- فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨٩) ص٨

(٥) د رابح رتيب: المرجع السابق ذكره. ص٧٤

(٦) جريدة الأهرام: العدد السابق ذكره

(٧) د أحمد الرزاز: التجمع الاقتصادى العربى حتمية للتقدم وليس محوراً. (مجلة الأهرام الاقتصادى- العدد ١٠٤٩- فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٨٩) ص٤١

(٨) جريدة الأهرام: العدد ٣٧٣٣٤ فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٩

(9) Security Council, Official Records: Fourty Third year, Supplement for July, Agust and September 1988. United Nations, New York 1989

(١٠) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر. (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر سنة ١٩٩٢) ص٢٤

(١١) د نادر فرجانى: نحو مناقشة موضوعية لمجلس التعاون العربى وآفاقه. (مجلة الأهرام الاقتصادى- العدد ١٠٥٩- فى ١ مايو سنة ١٩٨٩) ص١٦

(١٢) نسرين سامح مرعى: مجلس التعاون العربى وآفاق المستقبل. (مجلة السياسة الدولية- العدد ٩٦- إبريل سنة ١٩٨٩) ص١٥٦

(١٣) أحمد كمال أبو بكر: الضفة الغربية بين الأردن والمنظمة وإسرائيل. (مجلة السياسة الدولية- العدد ٩٤- أكتوبر سنة ١٩٨٨) ص١٩٨

(١٤) لطفى الخولى: التجمع الرباعى والموعد التاريخى. (جريدة الأهرام- العدد ٣٧٣٢٧- فى ١٨ فبراير سنة ١٩٨٩)

(١٥) لطفى الخولى: نفس المرجع

(١٦) الوثائق الأردنية: مجلس التعاون العربى حلقة مضيئة فى سلسلة الجهود العربية نحو التكامل. (عمان، وزارة الإعلام- مديرية المطبوعات والنشر- سنة ١٩٨٩) ص٦

(١٧) نفس المصدر. ص٧

(١٨) انظر كلمة الملك حسين فى الوثائق الأردنية: نفس المصدر. ص ص ١١-١٥

(١٩) نفس المصدر. ص ص ١١-١٥

(٢٠) انظر نص الاتفاقية فى الوثائق الأردنية: نفس المصدر. ص ص ١٧-٢٦ . وانظر أيضاً

جمهورية مصر العربية، مجلس الشورى- دور الانعقاد العادى التاسع-: تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى عن موضوع "مجلس التعاون العربى مستقبل العمل العربى المشترك سنة ١٩٨٩" ملحق رقم (١)

(٢١) الوثائق الأردنية: نفس المصدر. ص ص ١٧-٢٦

(٢٢) نفس المصدر. ص ص ١٧-٢٦

(٢٣) جريدة الأهرام: العدد ٣٧٣٢٨ فى ١٩ فبراير سنة ١٩٨٩

(٢٤) جريدة الأهرام: العدد ٣٧٣٢٦ فى ١٧ فبراير سنة ١٩٨٩

(٢٥) نفس المصدر

(٢٦) وكالة سبأ للإعلان: أصداء مجلس التعاون العربى (صنعاء، وكالة سبأ سنة ١٩٨٩) الجزء الثالث. ص٥٣

(٢٧) نفس المصدر

(٢٨) جريدة الأهرام: العدد ٣٧٣٢٦ فى ١٧ فبراير سنة ١٩٨٩

(٢٩) جريدة الأهرام: العدد ٣٧٣٢٨ فى ١٩ فبراير سنة ١٩٨٩

(٣٠) انظر وكالة سبأ للإعلان: مصدر سبق ذكره. وانظر أيضاً صحف الاتحاد الإماراتية، والرياض السعودية، وأخبار الخليج البحرينية، والشروق التونسية وغيرها فى ١٨ فبراير سنة ١٩٨٩

(٣١) إعداد مكتب الأمين العام: مؤتمرات القمة القمة العربية قراراتها وبياناتها ١٩٤٦ , ١٩٩٠ (جامعة الدول العربية- الأمانة العامة- سنة ١٩٩٦) ص٢٤٤

(٣٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: قرارات مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده العادى ٩١ (٢٨-٣٠ مارس/ آذار سنة ١٩٨٩)

(٣٣) وكالة سبأ للإعلان: أصداء مجلس التعاون العربى. الجزء الثالث

(٣٤) نفس المصدر

(٣٥) نفس المصدر

(٣٦) د عطية حسين أفندى: ندوة مجلس التعاون العربى... الواقع والآفاق. (مجلة السياسة الدولية- العدد ٩٧- فى يوليو سنة ١٩٨٩) ص٢٤٥

(٣٧) نفس المرجع. ص٢٤٥

(٣٨) الوثائق الأردنية: مصدر سبق ذكره. ص ص١٩-٢٠

(٣٩) نفس المصدر. ص٢٠

(٤٠) جريدة الأهرام: العدد ٣٧٤٤٥ فى ١٦ يونيه سنة ١٩٨٩

(٤١) جريدة الأهرام: نفس العدد

(٤٢) جريدة الأهرام: العدد ٣٧٣٢٦ فى ١٧ فبراير سنة ١٩٨٩

(٤٣) الوثائق الأردنية: مصدر سابق. ص١٨

(٤٤) د رابح رتيب: مصدر سبق ذكره. ص٧٦
(٤٥) الوثائق الأردنية: مصدر سابق. ص١٧
(٤٦) نفس المصدر. ص ص١٩-٢٠
(٤٧) جمهورية مصر العربية، مجلس الشورى: مصدر سبق ذكره. ص ص١٢-١٣
(٤٨) نفس المصدر. ص١٣
(٤٩) سلامة أحمد سلامة: مجرد نقطة للبداية. انظر جريدة الأهرام: العدد ٣٧٣٢٨ فى ١٩ فبراير سنة ١٩٨٩
(٥٠) د محمد محمود الإمام: ندوة مجلس التعاون العربى ومصير العمل العربى المشترك. (مجلة الأهرام الاقتصادى -العدد ١٠٥٢- فى ١٣ مارس سنة ١٩٨٩) ص٢٠
(٥١) د فؤاد هاشم: ندوة مجلس التعاون العربى. نفس المصدر. ص ص٢١-٢٢
(٥٢) نفس المرجع
(٥٣) د عبد العزيز الشربينى: مجلس التعاون العربى، دروس من التجارب المقارنة. انظر جريدة الأهرام -العدد ٣٧٣٨٥- فى ٩ إبريل سنة ١٩٨٩
(٥٤) جريدة الأهرام: العدد ٣٧٤٤٥ فى ١٦ يونيه سنة ١٩٨٩
(٥٥) جريدة الأهرام: العدد ٥٧٤٤٦ فى ١٧ يونيه سنة ١٩٨٩
(٥٦) يتكون المجلس من ثلاث تشكيلات هى: الهيئة العليا (رؤساء الدول)، والهيئة الإدارية (رؤساء الوزارات)، والأمانة العامة. انظر المادة الثالثة من اتفاقية التأسيس، واختصاصات هذه التشكيلات، فى الوثائق الأردنية: مصدر سبق ذكره. ص٢١ ما بعدها. وانظر أيضاً http://ar. Wikipedia.org/ wiki تاريخ الزيارة ٢٠٠٨/٧/٥
(٥٧) جريدة الأهرام: العدد ٣٧٤٤٦ فى ١٧ يونيه سنة ١٩٨٩
(٥٨) لطفى الخولى: التجمع الرباعى والموعد التاريخى. مرجع سبق ذكره
(٥٩) د نادر فرجانى: نحو مناقشة موضوعية لمجلس التعاون العربى وآفاقه. (مجلة الأهرام الاقتصادى -العدد ١٠٥٩- مايو سنة ١٩٨٩) ص ص١٤-١٨
(٦٠) جمهورية مصر العربية، مجلس الشورى: مصدر سبق ذكره. ص١٥
(٦١) سلامة أحمد سلامة: مرجع سبق ذكره
(٦٢) الوثائق الأردنية: المصدر المذكور. ص٢٠
(٦٣) جمهورية مصر العربية، مجلس الشورى: المصدر المذكور. ص ص١٦-١٧
(٦٤) د سعد الدين إبراهيم: اختبار المحنة لمجلس التعاون العربى. (مجلة الأهرام الاقتصادى -العدد ١٠٨٩- فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٨٩)
(٦٥) نفس المرجع
(٦٦) السيد ياسين(محرر): التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ . (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام سنة ١٩٩١) ص٤٨٣

(٦٧) جمهورية مصر العربية، مجلس الشورى: المصدر المذكور.ص١٧
(٦٨) السيد ياسين (محرر): المرجع السابق. ص٤٨٣
(٦٩) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة شؤون مجلس الجامعة: ميثاق جامعة الدول العربية. يناير/ كانون الثانى سنة ٢٠٠٤
(٧٠) جمهورية مصر العربية، مجلس الشورى: المصدر المذكور. ملحق رقم (١)
(٧١) جريدة الأهرام: العدد ٣٧٣٢٦ فى ١٧ فبراير سنة ١٩٨٩
(٧٢) الوثائق الأردنية: المصدر المذكور. ص ص٢٥-٢٦
(٧٣) جميل مطر: جامعة للدول العربية أم جامعة للأقاليم العربية. انظر جريدة الأهرام - العدد ٣٧٣٣١- فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٨٩
(٧٤) نفس المرجع
(٧٥) عبد العاطى محمد: مستقبل الجامعة العربية بعد قيام التجمعات الإقليمية. (مجلة الأهرام الاقتصادى -العدد ١٠٥٦- فى ١٠ إبريل سنة ١٩٨٩ . ص٥٣
(٧٦) نفس المرجع
(٧٧) انظر جامعة الدول العربية: ميثاق جامعة الدول العربية. يناير سنة ٢٠٠٤
(٧٨) ميرفت الحصرى: مجلس التعاون العربى الواقع والآفاق. فى ندوة مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة- انظر (مجلة الأهرام الاقتصادى -العدد ١٠٥٧- فى ١٧ إبريل سنة ١٩٨٩ ص ص١٨-٢٠
(٧٩) نفس المرجع
(٨٠) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: قرارات مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده العادى ٩١ (٢٨-٣٠ مارس/آذار ١٩٨٩).
(٨١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: قرارات مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده العادى ٩٢ (١٢-١٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٨٩)
(٨٢) نفس المصدر
(٨٣) السيد ياسين (محرر): التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٩ . (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاسترتيجية بالأهرام سنة ١٩٩٠) ص٥٥٩
(٨٤) نفس المرجع
(٨٥) أحمد الرزاز: الآمال الكبار لجماهير الثمانين مليون عربى. (مجلة الأهرام الاقتصادى - العدد ١٠٦١- فى ١٥ مايو سنة ١٩٨٩) ص٣٥
(٨٦) السيد ياسين: التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٩ . ص٥٥٩
(٨٧) نفس المرجع. ص٥٦٠
(٨٨) جريدة الأهرام: العدد ٣٧٤٤٨ فى ١٩ يونيو سنة ١٩٨٩
(٨٩) جريدة الأهرام: العدد ٣٧٤٤٩ فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٨٩

(٩٠) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: قرارات مجلس الجامعة فى ١١ مارس سنة ١٩٩٠
(٩١) السيد ياسين: التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ . ص٤٨٨
(٩٢) نفس المرجع
(٩٣) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر. (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر سنة١٩٩٢) ص٢٤٠
(٩٤) نفس المرجع. ص٢٤٩
(95) Wool Street Journal, 12th june 1989
(96) Ibid
(٩٧) انظر نص المذكرة فى جمهورية مصر العربية، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات: موقف مصر من أزمة الخليج. إبريل سنة ١٩٩٤ . ص ص٣٧٤-٣٧٨
(٩٨) انظر نص المذكرتين فى : نفس المصدر. ص ص٣٧٩-٣٨٢
(٩٩) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر. ص٢٤٩
(١٠٠) لواء د كمال أحمد عامر: الدور المصرى والعربى فى حرب تحرير الكويت. (القاهرة، سلسلة تاريخ المصريين العدد ٢٠٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ٢٠٠١) ص ص٥٥-٥٦
(١٠١) مجموعة باحثين: الغزو العراقى للكويت "المقدمات- الوقائع وردود الفعل- التداعيات". (الكويت -سلسلة عالم المعرفة- العدد ١٩٥ مارس سنة ١٩٩٥) ص ص١٠٠-١٢٨
(١٠٢) انظر نص محضر اجتماع الرئيس العراقى مع السفيرة الأمريكية فى محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر. ص ص٣٤١-٣٤٨
(١٠٣) علاء عبد الحفيظ محمد: مصادر أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠- ١٩٩١ . (ماجستير العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة سنة ١٩٩٥) ص٣٨
(١٠٤) لواء د/ كمال أحمد عامر: الدور المصرى والعربى فى حرب تحرير الكويت. ص٦٩
(١٠٥) نفس المرجع. ص٦٩
(١٠٦) نفس المرجع. ص٧٠
(107) Security Council, Official Records: Fivety Third year, Supplement for July, Agust and September 1990. United Nations, New York 1990
وانظر قرارات مجلس الأمن الأخرى الصادرة فى هذا الشأن.
(١٠٨) انظر نصوص تلك الوثائق فى جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للاستعلامات: موقف مصر من أزمة الخليج. ص٣٩٧ وما بعدها
(١٠٩) انظر نص البيان فى: نفس المصدر. ص١٨٣
(١١٠) انظر نص البيان فى: نفس المصدر. ص٣٢١
(١١١) نفس المصدر. ص ص١٨٤-١٨٩

(١١٢) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر. ص٤١
(١١٣) مازن يوسف صباغ: لقاء النسور "القاهرة- دمشق ... علاقة متميزة". القاهرة، دار الشروق سنة ١٩٩٧ ص١٢٥
(١١٤) انظر نص البيان فى جمهورية مصر العربية: المصدر السابق. ص٢٣٩
(١١٥) انظر كافة الصحف المصرية المواكبة لهذه الفترة
(١١٦) انظر نص البيان فى جمهورية مصر العربية: المصدر السابق. ص٣٤٥
(١١٧) افتتاحية صحيفة الدستور الأردنية فى ٣ أغسطس سنة ١٩٩٠
(١١٨) مجموعة باحثين: الغزو العراقى للكويت . مرجع سبق ذكره . ص٣٥٨
(119) New York Times, 16 October 1990
(120) Ibid
(١٢١) مجموعة باحثين: المرجع السابق. ص٣٦١
(١٢٢) لواء د كمال أحمد عامر: مرجع سبق ذكره. ص١٤٤
(١٢٣) مجموعة باحثين: مرجع سابق. ص٣٧١
(١٢٤) انظر نص القرار والقرارات الأخرى المتعلقة بهذه الأزمة فى مركز البحوث والدراسات الكويتية: دور الأمم المتحدة فى إقرار السلم والأمن الدوليين "دراسة حالة الكويت والعراق". (الكويت، مركز البحوث والدراسات سنة ١٩٩٥) ص ص١١٨-١٢٢
(١٢٥) مجموعة باحثين: مرجع سابق. ص٣٧٠
(١٢٦) لواء د كمال أحمد عامر: مرجع سابق. ص١٤٨
(١٢٧) مجموعة باحثين: مرجع سابق. ص٣٧١
(١٢٨) اسماعيل صبرى عبد الله: مصر التى نريدها تقرير سياسى وبرنامج مرحلى. (القاهرة، دار الشروق سنة ١٩٩٢) ص٤٥
(١٢٩) جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب: الفصل التشريعى السادس، دور الإنعقاد العادى الرابع، مضبطة الجلسة الثالثة والأربعين المنعقدة فى يوم الإثنين ١٩٩٤/٢/٧
(١٣٠) شمعون بيريس، ترجمة محمد حلمى عبد الحافظ: الشرق الأوسط الجديد. الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع سنة ١٩٩٤ ص٩٣ وما بعدها
(١٣١) جمهورية مصر العربية، مجلس الشعب: المصدر السابق.
(١٣٢) نفس المصدر.